محضر الجلسة رقم 118

التاريخ: الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابع عشرة صباحا.
جدول الأعمال: مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول **"البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"**.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا لأحكام المادة 148 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، ولاسيما في اجتماعيه المتعاقدين بـ 3 و10 يوليوز، وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 11 يوليوز 2022، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية، حول "البرامج المندمجة المواجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته إلى الحكومة؛ نعقد هذه الجلسة العامة لمناقشة التقرير الذي أعدته مجموعة العمل الموضوعاتية.

وأشير إلى أن إحداث هذه المجموعة أتى في إطار المسؤولية المؤسساتية التي تحملها مجلسنا الموقر، من منطلق تركيبته الغنية ذات الروافد المتعددة المشارب، وكذا من منطلق الأسبقية المخولة له دستوريا، وتخصصه في مناقشة القضايا الاجتماعية طبقا لنص وروح الفصل 78 من الدستور.

وقبل أن نمر للمناقشة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، بحيث سنستهلها بكلمتي لكل من السيدة رئيسة المجموعة الموضوعاتية والسيد المقرر، تليها تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وبعدها نفتح المجال لتدخل الحكومة.

وبهذه المناسبة، لابد أن أتقدم بالشكر والثناء باسم المجلس إلى كافة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة التي اشتغلت في هذا الموضوع الهام والاستراتيجي وعلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاز هذه المهمة.

كما أشكر كذلك، الأطر الإدارية التي عملت بالجدية المطلوبة في إطار عمل هذه المجموعة الموضوعاتية، والتي ساهمت بمجهوداتها وكفاءتها في مواكبة أشغال المجموعة.

والشكر موصول كذلك، إلى أعضاء الحكومة الذين تفاعلوا بالإيجاب مع طلبات مجموعة العمل الموضوعاتية ولجميع من ساهم في إنجاز التقرير المرفوع إلى جلستنا هذه.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحساني، رئيسة المجموعة الموضوعاتية، في حدود خمس دقائق، لتوضح منهجية اشتغال المجموعة.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة":

صباح الخير.

السيد الرئيس،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدة الوزيرة المحترمة،

يطيب لي بصفتي رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، أن أتناول هذه الكلمة المقتضبة باسم زميلاتي وزملائي أعضاء المجموعة الذين أعبر لهم بهذه المناسبة عن امتناني الكبير وتقديري الخالص لهم جميعا على ما بذلوه من مجهودات وما قدموه من أفكار ومقترحات، أثمرت إنجاز هذا التقرير الموضوعاتي، الذي نأمل أن يتم استثمار مضامينه وتوصياته ومخرجاته، الاستثمار المأمول من طرف كل المهتمين والمتدخلين، ومن قبل كل مكونات البرلمان بمجلسيه، في أفق تعزيز حماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، سواء على مستوى تأهيل البيئة التشريعية الوطنية أو ما يتعلق بتجويد وتطوير البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة.

اسمحوا لي بداية، وقبل الشروع في تقديم هذه الكلمة، أن أتوجه بالشكر الخالص والامتنان العظيم إلى الفاضل السيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه الدائم وتفاعلاته المحفزة التي لازمتنا طيلة مسار عملنا، كما أشيد بمستوى التفاعل الإيجابي للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والسادة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير التربية الوطنية والرياضة ووزير الصحة.

وكذلك الشكر الخالص للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلماني الناطق الرسمي باسم الحكومة على الدعم الكبير الذي قدمه لنا على مستوى تيسير وتسهيل عمليات التنسيق مع القطاعات الحكومية ذات الصلة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

كما أتوجه بالشكر إلى منظمات المجتمع المدني والسادة الخبراء والأكاديميين على تعاونهم وتفاعلهم الإيجابي مع المجموعة طيلة مسار عملها.

وآخرا وليس أخيرا، لابد من الشكر الخاص والتقدير البالغ للطاقم الإداري الذي واكب أشغال المجموعة الموضوعاتية بالجدية المطلوبة والكفاءة العلمية والإدارية المتميزة التي يحق لهذه المؤسسة التشريعية الافتخار والاعتزاز بها.

السيد الرئيس،

نغتنم هذه الفرصة كذلك، للتذكير بالأدوار الهامة التي تضطلع بها مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، والتي لا تقل أهمية عن المهام الاستشارية الموكولة لها بمقتضى المادة 144 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ويتعلق الأمر بدورها الحيوي في تنشيط وتأطير الحوار العمومي ونقله من الفضاءات العامة إلى الفضاء البرلماني، من خلال احتضان كل قضايا المجتمع ذات الصلة بهوية مجلس المستشارين والمندرجة طبعا ضمن اختصاصاته الدستورية.

ولعل خير مثال على ذلك، استقبال المجموعة الموضوعاتية بمجلس المستشارين ما يزيد عن 70 شبكة وطنية تشتغل في مجال الإعاقة خلال لقاء دراسي كرس إحدى الممارسات الفضلى في الانفتاح والتشارك والتفاعل بين البرلمان والمجتمع المدني، والتي راكم فيها مجلسنا الموقر ما يكفي على درب البرلمانات المنفتحة.

وفي ذات السياق، أطلق مجلس المستشارين استشارة واسعة عبر البوابة الالكترونية للمجلس تحت عنوان "من أجل مشاركة مواطنة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة"، وهي المبادرة الأولى من نوعها في عمل مختلف آليات مجلس المستشارين، لا سيما ما تعلق منها بتفعيل المادة 324 من النظام الداخلي للمجلس.

تنضاف لذلك، باقي حلقات برنامج عمل المجموعة، والتي توزعت بين تنظيم لقاءات دراسية وجلسات استماع، بالإضافة إلى تنظيم زيارة ميدانية ناجحة إلى مدينة ورزازات، والتي كان الهدف منها بالإضافة إلى الانفتاح وتجسير العلاقة مع مختلف الفاعلين في مجال الإعاقة (قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية، فاعلين ترابيين اجتماعيين اقتصاديين، مجتمع مدني وأكاديميين)، تجميع ملاحظاتهم بخصوص الاختلالات والثغرات التي يعرفها واقع الإعاقة ببلادنا والإنصات كذلك إلى تصوراتهم واقتراحاتهم المختلفة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، وفي سياق إنجاز هذا التقرير في كل جوانبه ومحاوره، سواء من حيث المنهجية المعتمدة أو من حيث التشخيص وكذا الخلاصات والتوصيات، حرصنا كل الحرص على الالتزام في الحدود القصوى بالحيادية والموضوعية المطلوبتين.

واعتبارا لطبيعة موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، احتكمت المجموعة الموضوعاتية إلى منهجية علمية وموضوعية، ارتكزت على إعداد وتحضير المادة العلمية وكل ما توفر من مراجع لها علاقة مباشرة بالموضوع، انطلاقا من العام إلى الخاص، بداية من المرجعيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصولا إلى دراسة المرجعيات الوطنية والتشريعات الخاصة التي لها صلة مباشرة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة، وذلك بهدف ضبط معرفي ومنهجي جامع وشامل لعناصر هذا الموضوع والتدقيق في المصطلحات والمفاهيم التي يستدعيها الموضوع وتشترطها ضوابط كتابة التقارير المؤسساتية والرسمية، بالإضافة إلى القيام بـ:

- الإطلاع على تقارير وتوصيات المؤسسات والهيئات الدولية والوطنية ذات الصلة؛
- دراسة تحليلية لبعض التشريعات الوطنية؛
- تحليل ومقارنة الوثائق الرسمية المتوصل بها من القطاعات الحكومية؛
- الإطلاع على مجمل حصيلة السياسات والمخططات والاستراتيجيات والبرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة وتحليليها ودراستها؛
- وأخيرا، الإطلاع على حصيلة المؤسسات والهيئات الدستورية في مقاربة منظور الإعاقة.

وبعد دراسة مستفيضة لمختلف جوانب الموضوع وإشكالاته الرئيسية، تم تقسيم التقرير إلى خمسة أجزاء رئيسية متعددة التفرعات، انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي والمرجعي، مرورا بتشخيص واقع الإعاقة بالمغرب، وتحليل الإطار التشريعي والمؤسسي للأشخاص في وضعية إعاقة، ثم الوقوف بالدراسة والرصد وتحليل مختلف السياسات والبرامج المندمجة العامة والقطاعية، وفي الأخير إبراز إسهامات مجلس المستشارين في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لاسيما على المستويين التشريعي والرقابي.

هذا، وقد حرصنا على الاستثمار الأمثل لتوصيات مختلف الفاعلين والمتدخلين من خلال تبويبها منهجيا وتقسيمها على إثني عشرة بابا لضمان مقروئيتها واتساقها، ونسجل بكل اعتزاز التجاوب المسؤول والإرادي والجدي من مختلف كل المعنيين بما يحظى به هذا الموضوع من تقدير خاص واستثنائي يترجم الوعي بالتحديات التي يطرحها الموضوع في ضوء التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتئ يدعو "لاستحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية."

وقبل اختتام هذه الكلمة، أجدد مرة أخرى شكري الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا التقرير، والشكر موصول لكم جميعا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر اللجنة

الموضوعاتية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يغمرني إحساس خاص وأنا أستعرض أمامكم هذا التقرير المقتضب المتعلق بالتقرير الموضوعاتي حول البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

هو إحساس نابع ليس فقط من شرف العضوية والمساهمة المتواضعة كمقرر إلى جانب زميلاتي وزملائي المستشارين أعضاء المجموعة الموضوعاتية، بل إن هذا الإحساس الخاص مرتبط أساسا - بالإضافة إلى هذا وذاك - بطبيعة وأهمية وراهنية موضوع الأشخاص في وضعية إعاقة بأبعاده الاجتماعية والحقوقية المندرجة ضمن أولويات الأجندة الوطنية المرتبطة ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس،

عطفا على كلمة السيدة رئيسة المجموعة، اسمحوا لي أن استعرض عليكم وبعجالة عبر هذه الكلمة المقتضبة بعض من مجموع الخلاصات والتوصيات العامة المستقاة من مخرجات التقرير النهائي الذي أعدته المجموعة حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

لعل من المفيد التذكير بحجم المجهودات الوطنية التي بذلتها بلادنا لإقرار قواعد حقوق الإنسان بصفة عامة، وخصوصا منها تلك الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، فبالعودة إلى الإطار المرجعي الوطني والترسانة القانونية ذات الصلة بالموضوع، وكذا السياسات والبرامج المختلفة التي تم استعراضها في مفاصل التقرير النهائي الذي وضعناه بين أيديكم، تجدون كل ما يترجم المجهودات الفعلية في التعاطي مع موضوع الإعاقة بأبعاده المختلفة.

لكن وبالرغم من التراكمات والإنجازات الحاصلة في هذا المجال، يلاحظ استمرار وجود العديد من الصعوبات التي ستظل تشكل عائقا حقيقيا أمام متطلبات النهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحول دون تنزيل مختلف البرامج الموجهة لهذه الفئة ولمتطلبات تكييف وملاءمة المنظومة القانونية والتنظيمية مع أحكام الدستور من جهة، ومع مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما تعنيه من التزامات وتحديات.

لذلك، وبالنظر للطابع العرضاني لقضايا الإعاقة توصي المجموعة الموضوعاتية بتقوية آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين، وذلك بهدف تحقيق النجاعة المطلوبة في تفعيل وتتبع البرامج الحكومية والمساهمة في تحقيق الالتقائية على مستوى إعداد وتنفيذ البرامج، وهو ما ينسجم مع مصادقة بلادنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي ذات السياق، توصي مجموعة العمل الموضوعاتية بضرورة مراجعة وتنقيح بعض النصوص التي ما زالت تحمل في طياتها بعض المفاهيم القدحية، لتساير المتطلبات الفعلية للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتسجل كذلك مجموعة العمل الموضوعاتية أنه بالرغم من صدور القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، إلا أنه لم يدخل عمليا حيز النفاذ، واستمر قانون 92.07 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين ساري المفعول، وذلك بسبب تأخر صدور النصوص التطبيقية للقانون الإطار.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمشروع نظام تقييم الإعاقة لتسليم بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، وبالنظر للتعثرات الملحوظة التي عرفها هذا المسار وما أنتج عنه من هدر الزمن وتأخر في ربط المشروع بنظام "السجل الاجتماعي الموحد" وإرساء منظومة معلوماتية من شأنها إدراج مكون الإعاقة في صيغة احتساب المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر المعنية، فإن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، وهي تأخذ بعين الاعتبار مشروع مرسوم رقم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، توصي بضرورة التعجيل أولا، بدخول هذا المشروع مرسوم حيز التنفيذ وتفادي التدرج الذي قد يؤخر إصدار البطاقة، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات ما بين قطاعي الإعاقة والصحة في إطار بنية تدبيرية تنسيقية ومنظومة معلوماتية.

ومن جهة أخرى، نتطلع أن يسهم الإحصاء العام للسكان والسكنى في تجويد وتطوير المنظومة الإحصائية والقياسية والتقييمية لموضوع الإعاقة، لتشكل قاعدة بيانات علمية وموضوعية مستقبلية لمقاربة هذا الموضوع من مختلف جوانبه.

السيد الرئيس،

هذا فقط غيض من فيض للخلاصات والتوصيات التي حاولنا بسطها على أنظاركم عبر هذه الكلمة المقتضبة.

وقبل الختام، أود تجديد الشكر والامتنان لكم، السيد الرئيس الفاضل، على دعمكم الدائم وتفاعلكم الإيجابي والمحفز طيلة مسار عمل المجموعة الموضوعاتية، كما أتوجه بالشكر الخالص للسيدة رئيسة المجموعة الموضوعاتية على نضاليتها وحيويتها وإيمانها العميق بقضايا الإعاقة، ومن خلالها الشكر موصول إلى جميع عضوات وأعضاء المجموعة على المجهود الكبير الذي تم بذله منذ إحداث هذه المجموعة.

كما أتوجه بالشكر إلى مختلف القطاعات الحكومية، ونخص بالذكر هنا السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والسادة وزير التربية

الوطنية والرياضة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والشكر موصول للسيد وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وكذلك الشكر الخاص إلى مختلف المؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني وكل من ساهم من قريب أو بعيد وتفاعل إيجابيا مع المجموعة طيلة مسار عملها.

وآخرا وليس أخيرا، لابد من الوقوف والشكر الواجب والتقدير البالغ للطاقم الإداري الذي واكب أشغال المجموعة الموضوعاتية بالجدية المطلوبة والكفاءة العلمية والإدارية التي يحق لهذه المؤسسة التشريعية الافتخار والاعتزاز بهم.

وشكرا للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وبدوري أقدم الشكر كذلك لكل السيدات والسادة المستشارين، أعضاء هذه المجموعة على العمل الذي قاموا به.

والآن أفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا بد أن نهنئ أنفسنا على هذا العمل الرقابي الذي أنجزه مجلسنا الموقر، عمل سينضاف بكل تأكيد إلى سلسلة الأعمال المتميزة التي سجلها مجلس المستشارين طيلة هذه الدورة، حيث كانت حصيلة إيجابية، خصوصا وأن هذا التقرير لامس وضعية شريحة واسعة من المواطنات والمواطنين الذين يعانون في صمت مع أسرهم التي تتحمل معاناتهم، محتاجون اليوم فقط إلى الاعتراف والإدماج داخل المجتمع والعيش بكرامة فيه.

السيد الرئيس المحترم،

نغتنم داخل فريق التجمع الوطني للأحرار هذه الفرصة لكي نحيط مجلسنا الموقر بخلفيات وأسباب نزول فكرة إحداث هذه المجموعة، والتي استأثرت باهتمام فريقنا بعدما تمت مناقشتها باستفاضة كبيرة، حيث خرجنا بقناعة مشتركة داخل الفريق بضرورة إحداثها من أجل الانفتاح على انشغالات هاته الفئة وحاجياتها الملحة والمساهمة في إيجاد حلول لهاته الشريحة عبر تقييم مختلف السياسات العمومية المرتبطة بالإعاقة والموزعة مع الأسف على مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة.

وبهذه المناسبة، أريد باسم الفريق أن أتقدم بالشكر الجزيل إليكم، السيد الرئيس، على كل الدعم والمواكبة الذي قدمتموه لهاته المجموعة ولرئيستها، كما نشكر أيضا جميع السيدات والسادة الوزراء الذين واكبوا عملها بحضورهم لجلسات الاستماع.

الشكر موصول أيضا إلى مقرر وأعضاء هذه المجموعة وإلى الطاقم الإداري الذي واكب وتتبع أشغالها، منوهين بتفانيهم في إعداد هذا التقرير المتميز، الذي سيعزز بلا شك حصيلة عمل هذا المجلس الموقر والهيئات ومختلف الخبراء المهتمين بهذا المجال.

تجسد ذلك في عدد اللقاءات التواصلية التي عقدتها، سواء داخل المجلس أو خارجه، لقاءات كانت كلها ناجحة ومثمرة، أعطت إشعاعا كبيرا لمؤسستنا التشريعية متمثلة في المراحل التي قطعتها اللجنة وعملها، الشيء الذي يبين صواب موقف فريقنا في المطالبة بإحداث هذه المجموعة.

حيث أعطى اهتماما كبيرا لموضوع الإعاقة بامتياز ضمن مكونات النوع الاجتماعي، لهذا فإننا نؤكد على أن مخرجات هذا التقرير تتقاطع مع مواقفنا التي تقارب الإجماع داخل هذه المؤسسة، حيث اشتغلنا جميعا عليه من خلال تجسيد فكرة محورية هو ضمان الإدماج والكرامة للأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير والسيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعم بقوة مختلف السياسات العمومية والتدبير الحكومي في مجال رعاية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بوضعيتهم.

وفي هذا الإطار، نشيد بالتقدم المحرز على مستوى تنزيل السياسات والبرامج، وبالأخص تخصيص ميزانية مهمة للاهتمام بهذه الفئة المجتمعية في قانون المالية 2023، سواء عبر صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي أو من خلال مختلف الإعفاءات التي تقدمنا بها كفرق الأغلبية، لكي تستفيد هذه الشريحة من دعم على مختلف الأجهزة المساعدة على تجاوز الإعاقة على الفرد والمجتمع، من خلال الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة والذي وافقت عليه الحكومة في حينه، حيث استفادت مجموعة من الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية لهذا المقتضى.

وأما الأطفال في وضعية إعاقة، فقد تم تحسين ظروف تمدرسهم، علاوة على تشجيع الإدماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدتهم، وكذا تم إحداث وتهيئة وتجهيز مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي هذا الإطار، لابد لنا أن نثمن العمل الجبار الذي قامت به وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ونخص بالذكر المخطط التنفيذي

للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبرنامج مدن وَلوجَة، مما كان له بالغ الأثر الإيجابي على مستوى حصيلة الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة المندرجة في إطار صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

وكما لا يسعنا أيضا إلا أن ننوه بإسهامات مجلس المستشارين في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، سواء من خلال البعد الرقابي على العمل الحكومي أو عبر آلية الأسئلة الشفهية والكتابية أو في آلية مجال الإنتاج التشريعي لفائدتهم من خلال تقديم العديد من المقترحات، سواء في صيغة مقترحات قوانين أو في صيغة تعديلات.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن بلادنا تعتبر من البلدان الأوائل، التي وقعت على المواثيق الدولية والقوانين والسياسات الوطنية فيما يتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث وقعها المغرب في 30 مارس 2017، حيث صادقت المملكة المغربية على الاتفاقية في 8 أبريل 2009، في أعقاب قرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بالمصادقة على الاتفاقية في الرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 2008، بمناسبة الذكرى الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري على النسيج الجمعوي وأطياف المجتمع المدني توحيد الرؤى والتصورات حول إشكاليات وأنواع الإعاقة التي تختلف حسب كل حالة على حدة، لأنها تنقسم إلى عدة مستويات كإعاقة عقلية وإعاقة تعلمية وإعاقة جسدية وإعاقة دماغية، وكذلك إعاقة عصبية وإعاقة بصرية وإعاقة سمعية وإعاقة التخاطب وإعاقة نفسية وإعاقة تأخر النمو.

مما يستدعي منا جميعا استحضار هذه الخصوصيات للوقوف على مختلف إكراهات الأشخاص في وضعية إعاقة، لاسيما الكلفة المالية الكبيرة للشخص في وضعية إعاقة، التي تثقل كاهل الأسر، مما يستوجب مواصلة النضال والترافع من أجل التغلب على هذه الصعاب والإكراهات التي تحد من ممارستهم لحقوقهم الكاملة والمضمونة دستوريا.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نثمن جهود الحكومة والبرلمان لعملهما الكبير الذي يقومان به لرعاية وإدماج هاته الفئة، وخاصة تنزيل المشاريع المهيكلة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، ونخص بالذكر هنا التعجيل بإصدار نص تشريعي يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة، تنفيذا للمادة 6 من القانون الإطار 13.97 لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وهو ما يستوجب مواصلة الدينامية الوطنية، كل واحد من موقعه ومسؤوليته من أجل إعطاء دفعة قوية لملف هذه الشريحة المجتمعية، والتي تحظى بعطف مولوي سامي، وتكثيف الجهود من أجل تنزيل مخرجات هذا التقرير الذي نعتقد أنه استجاب لجميع التطلعات، حيث استحضر خصوصيات كل فئة على حدة بعدما قارب كل الإشكاليات المرتبطة بها، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة السهر على تنزيل مخرجات عمل هذه اللجنة من مختلف المواقع التي تمثلها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لتقييم البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المجموعة الموضوعاتية، رئيسة ومقررا وأعضاء وأطرا إدارية، وعلى تجاوب الحكومة، لتحقيق هذا المجهود الجبار والنوعي الذي قام به الجميع، لتفعيل أدوار مجلس المستشارين الدستورية في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية.

وهي مناسبة جديدة نؤكد فيها على الأدوار القوية التي يقوم بها مجلس المستشارين الموقر، تفعيلا لمقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل، تفعيلا روحيا لا شكليا، وما المضمون الراقي والعميق لتقرير المهمة الاستطلاعية الذي بين أيدينا أو الذي تم من قبل في مجال التعليم، إلا دليلا آخرا على رفعة وأهمية ومركزية الأدوار الدستورية الهامة التي يقوم بها مجلس المستشارين الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نشيد باختيار هذا الموضوع الاجتماعي الصرف المتعلق بـ "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، ونغتنم هذه الفرصة لننوه بالرئيسة المحترمة السيدة فاطمة الحساني على المجهود الجبار الذي قامت به لإنجاح عمل هذه المجموعة الموضوعاتية، وهو اختيار موفق من وجهة نظرنا لعدة أسباب أهمها:

1- مواكبة مجلس المستشارين للأوراش الكبرى ذات الصلة ببناء أسس الدولة الاجتماعية، كما يراها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله؛

2- التفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع القضايا المجتمعية الحارقة والتي تعكس بصورة حقيقية انشغالات وانتظارات المواطنين والمواطنات؛

3- عناية مجلس المستشارين بقضايا حقوق الإنسان والنهوض بها، في بعدها الدولي والوطني، والتي تقوم على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز لاسيما بسبب الإعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر أن مقاربة موضوع "البرامج المندمجة والموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" هو فرصة لنا جميعا لتقييم مجمل ما تم إنجازه على مستوى السياسات والبرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة والتوصيات التي يجب إعمالها في المستقبل، وهو تحد كبير، نعتقد أن المجموعة الموضوعاتية تحت رئيستها المقتدرة، قد تفوقت في تحقيق أهدافه، الأمر الذي أعطى لنا جميعا دراسة مستفيضة لمختلف جوانب الموضوع وإشكالاته الرئيسية المرتبطة به طيلة أزيد من 12 سنة من السياسات العمومية المطبقة في هذا المجال.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن المملكة المغربية قطعت أشواطا كبيرة في سبيل توطيد أسس الدولة الاجتماعية والمجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة المواطنة الكاملة.

كما نسجل عاليا الانخراط الطوعي للمملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الانضمام والتوقيع على الاتفاقيات الأساسية ذات الصلة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولا سيما منها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المرفق بها اللذان صادقت عليهما المملكة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون، تفيد الأرقام الرسمية أن كل أسرة واحدة من بين أربعة أسر مغربية لديها على الأقل شخص في وضعية إعاقة، معناه أن أزيد من مليونين ونصف شخص في وضعية إعاقة، الأمر الذي يسائلنا جميعا.

ونؤكد أنه بالرغم من الجهود التي بذلته المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة في سبيل النهوض بحقوق هذه الفئة، إلا أن الانكسارات والصعوبات ظلت سمة التفاعل سابقا مع هذا الملف، إذ ظل فريقنا من مختلف المواقع ومن مختلف المحطات كمعارضة وطنية اقتراحية ننبه إلى هذه النواقص، ونثير الانتباه إلى الاختلالات وتقديم المقترحات الوطنية، ومن أبرزها:

1- تعثر تشريعي وتنظيمي على مستوى إرساء البيئة القانونية والتنظيمية لتحسين أوضاع الأشخاص في وضعية الإعاقة؛

2- اختلالات على المستوى البرنامجي، وهو ما يجسده ضعف الفعالية فيما يتعلق بمرتكزات التنزيل، وتشمل هذه المرتكزات أساسا الإطار التنظيمي لتفعيل القانون الإطار 97.13 لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي بقي معطلا، وكذا ضعف قيادة تنزيل المخطط الوطني (2017 – 2021)، ولاسيما ما يتعلق بالتنزيل الجهوي؛

3- ضعف في تنسيق التنزيل الأفقي للسياسات وبرامج النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك ضعف التنسيق الداخلي على مستوى القطب الاجتماعي.

إن هذه الاختلالات البنيوية التي أشرنا إليها انعكست سلبا على الواقع المعاش اليومي للأشخاص في وضعية إعاقة وعلى ممارسة حقوقهم الوطنية الكاملة، بدءا بـ:

1- صعوبة الولوج إلى التعليم، حيث أن وتيرة ولوج الأطفال في وضعية إعاقة للمدرسة العمومية ما زالت بطيئة، وأن تحدي تعميم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة لم يتحقق بعد؛

2- نسبة البطالة في صفوف هذه الفئة هي ست مرات المعدل الوطني، بما يعادل 67%؛

3- أن الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية لم تلتزم بتخصيص منصب واحد لشخص في وضعية إعاقة في المباريات التي يبلغ عدد المناصب بشأنها بين 5 و7 مناصب؛

4- أن هناك تأخر كبير في الوضع الإداري التعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص للمقاولات في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن الموضوعية تقتضي منا الإشادة بالمجهود الذي تبذله الحكومة الحالية من خلال التزامها الواضح في البرنامج الحكومي الحالي، سواء داخل محور الدولة الاجتماعية أو بتدعيم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى الالتزام بـ:

1- وضع سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛

2- تخصيص 500 مليون درهم لدعم الجمعيات لتقديم خدمات القرب في هذا المجال؛

3- ضمان الأولوية للحصول على التأمين الإجباري عن المرض؛

4- دعم الأسر المعوزة التي يعاني أحد أفرادها من الإعاقة؛

5- توفير ولوجيات النقل والولوجيات مع تدخل الجماعات الترابية؛

6- تطوير التقنيات الرقمية لتيسير العمل عن بعد لهذه الفئة.

وكذا من خلال اعتماد وتسريع تنزيل مخطط العمل للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022 – 2026، والذي اعتبره التقرير إطارا لتنسيق السياسات والبرامج الموجهة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الموكولة للقطاعات المعنية بالإعاقة، والذي يقوم – في نظرنا - على أربعة محاور رئيسية، منها:

1- المحور الأول: الوقاية من أسباب الإعاقة؛

2- المحور الثاني: بيئة والجة ودامجة؛

3- المحور الثالث: التضامن والتمكين الاقتصادي؛

4- المحور الرابع: المساواة والدمج الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

ختاما، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من قناعتنا بأولوية موضوع تقرير اللجنة الموضوعاتية حول البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، باعتباره موضوع يشكل أحد الملفات ذات الأولوية، نلتمس من الحكومة اعتماد مختلف التوصيات التي تهم السياسات العمومية في هذا المجال وضمان التقائيتها وتكاملها.

ونحن على يقين تام بأن هذه الحكومة الاجتماعية بامتياز وحكومة الإنصات لنبض الشعب لقادرة على التفاعل الإيجابي مع التوصيات، بما يضمن التفعيل الأمثل للتوجيهات الملكية السامية في بناء مجتمع الكرامة.

وشكرا

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة وتثمين عمل المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

وهي مناسبة كذلك لنتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مكتب المجلس، وعلى رأسهم السيد الرئيس المحترم، النعم ميارة، منوهين بحرصهم على تفعيل مقتضيات النظام الداخلي فيما يخص مأسسة عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، بناء على المقتضيات الدستورية في مجال التشريع والرقابة ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وعلى اختيارهم لهذا الموضوع، الذي يعبر عن الاهتمام والعناية التي يوليها المشرع للأشخاص في وضعية إعاقة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء اللجنة والسيدة الرئيسة، رئيسة اللجنة، والطاقم الإداري الذي سهر على إعداد هذا التقرير، منوهين بكل المجهودات المبذولة والتجاوب الذي أبداه كل المتدخلين والفاعلين بمختلف مشاربهم، من أجل إعداد تقرير شامل يبسط الواقع ويقدم التوصيات، فشكرا جزيلا للجميع.

السيد الرئيس،

لقد كانت بلادنا من بين الدول السباقة للتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يوم 30 مارس 2007، أتبعها تعبير صريح عن مصادقتها على الاتفاقية بتاريخ 10 دجنبر 2008.

فعلى إثر الاحتفاء بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في رسالته الموجهة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقاً (المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا)، عن مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو تعبير واضح عن الإرادة والالتزام من أعلى مؤسسة دستورية، بالعمل على صيانة حقوق هذه الفئة وترسيخها.

ويظهر ذلك جليا من خلال اعتماد دستور 2011 لأسس ملكية دستورية ديمقراطية، برلمانية واجتماعية، تحفظ للمواطنين حقوقهم الأساسية كاملة، خصوصا في مجال الإعاقة، حيث حظي هذا الموضوع باهتمام خاص من خلال التنصيص على منع التمييز على أساس الإعاقة ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة.

فتصدير الدستور، الذي يعتبر جزء منه، يؤكد على التزام المملكة بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، كما ينص الفصل 34 من الدستور على أن: "**تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.**

ولهذا الغرض، تسهر هذه السلطات خصوصاً على ما يلي:

- معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها؛

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع".

السيد الرئيس،

لقد حظيت قضايا الإعاقة باهتمام بالغ لدى الحكومة الحالية، حيث أكدت على ضرورة توطيد أسس مجتمع متضامن من خلال سن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع دعم الجمعيات العاملة بالفعل، والحكومة تعي جيدا بأن تدريب الأساتذة على استقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح التعليمي الذي تتوخاه، لأن تكوينا أفضل للأساتذة والمهنيين المتخصصين شرط لازم للارتقاء بتعليم وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة من كافة الشرائح العمرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لا زالت الإعاقة تُعتبر قضية اجتماعية مهمة في المغرب، وقد شهدت بلادنا تطورا تدريجيا في توفير الدعم والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تتباين حسب التقرير الذي بين أيدينا نسبة انتشار الاعاقة تبعا لنوعها، وبالتالي تشكل الاعاقة البصرية حوالي 3.56%، مع العلم أن نسبة انتشار الإعاقة حسب السن، ترتكز في فئة ما فوق 60 سنة، معطيات عديدة وصادمة جاء بها التقرير تسائل سياستنا العمومية تجاه هذه الفئة بمختلف أعمارها وانتماءاتها الاجتماعية.

كما تسائل قدرتنا على استيعاب مختلف المرافق العمومية لها ومدى قدرة الموارد البشرية ذات الاختصاص على بذل المزيد من الجهود من أجل تغطية الخصاص في مجالها.

إننا في الفريق الاستقلالي نعي جيدا أن وصول ذوي الاعاقة إلى حقهم في التعليم لا يزال يعرف صعوبات عديدة وخاصة في المناطق الجبلية والقروية، بل إننا نسجل كما سجلت المجموعة الموضوعاتية افتقاد أغلب المؤسسات التعليمية الأساسية والجامعية للولوجيات بما فيها المرافق الصحية، وهي مناسبة لنؤكد أن المرافق العامة والمواصلات مثلا، غير مجهزة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب.

لنا اليقين أن الأسرة المغربية تلعب دورًا حيويًا في دعم ورعاية الأفراد ذوي الإعاقة، حيث يواجهون تحديات ومتطلبات خاصة، يجب عليهم التعامل معها بشكل يومي، لأن تصبح مصدرًا للضغط النفسي على الشخص المعاق وأفراد أسرته على حد سواء.

فقد تختلف هذه التحديات، باختلاف نوع الاعاقة ومدى ارتباطها بأمراض أخرى، مما يفرض حاجة المعاق الى رعاية صحية متكاملة وعلاجا مستمرًا، يجعل الأسرة تبحث عن الخدمات الصحية المناسبة وتوفير الرعاية اللازمة رغم تكلفتها المادية والمعنوية.

السيد الرئيس،

لا تفوتنا الفرصة اليوم من أجل التنويه بعمل المجتمع المدني والخدمات الجليلة التي يقدمها في هذا المجال من دعم نفسي وأحيانا مادي لذوي الاعاقة ولأسرهم، ونظير هذه الخدمات، ندعو الحكومة الى البحث عن السبل الكفيلة من أجل دعم هذه الجمعيات وفق مشاريع هادفة، تراعى فيها العدالة المجالية ومساهمتها في محاربة الهشاشة لدى هذه الفئة، التي أصبح البعض منها يمتهن التسول رغم البرامج العديدة والمتعددة التي تدعمها الحكومة من أجل محاربة هذه الظاهرة.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين نعتبر التعليم البوابة المؤدية إلى الاندماج الكامل في المجتمع، وهو الملاذ بالنسبة لذوي الإعاقة على الخصوص، الذين يقصون في أغلب الأحيان من الحق في التعليم، ذلك أن مشاركتهم في الحياة المدرسية قد تشكل مدخلا مهما لتصحيح التصورات الخاطئة عنهم، والتي تحول دون مشاركتهم في المجتمع.

كما أن مداومة هؤلاء الأطفال على مقاعد الدارسة، يمكن أن يجعل الآباء والأمهات ومانحي الرعاية قادرين أيضا على العثور على الوقت اللازم للقيام بما لديهم من أنشطة مهنية أخرى، ومنها الحصول على الدخل بالنسبة للأسر الفقيرة.

فجميع الأطفال لهم الحق نفسه في التعليم من حيث المبدأ، ولكن من حيث الممارسة الواقعية نجد حرمان الأطفال ذوي الإعاقة من هذا الحق، حرمانا لا يتناسب مع أوضاعهم، والمواثيق والقوانين الوطنية والدولية التي صادقت عليها بلادنا.

ونتيجة لذلك، تنقوض قدرتهم على التمتع بكامل حقوقهم في المواطنة وعلى الاطلاع بأدوار قيمة في المجتمع، عبر تكوينهم ثم توفير عمل يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، وبالتالي الاعتماد على أنفسهم وتحقيق الاستقلالية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن التعليم الشمولي الدامج يستلزم توفير فرص تعليمية مفيدة لجميع الأطفال داخل نظام تعليمي موحد، فهو يفسح المجال لذوي الإعاقة من الانتظام في الصفوف نفسها، حيث الأطفال الأسوياء، مع تقديم دعم إضافي مفصل لكل فرد على حدة، حسب حاجاتهم إلى ذلك، وهذا يتطلب رؤية أفقية للقطاعات الحكومية لسن سياسات عمومية ناجعة، مع تجنيد جميع الموارد البشرية والمالية من أجل مدرسة وجامعة، وفضاءات عامة تتسع لكل المواطنين.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلاصات التقرير الشامل الصادر عن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة حول موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

وأود في البداية أن أنوه بعمل المجموعة، رئيسة ومقررا وأعضاء، على المجهودات الجبارة التي قاموا بها من أجل الخروج بتقرير جد جد مميز، كما لا

تفوتني الفرصة، السيد الرئيس، أن أشكركم على المواكبة والإمكانيات التي وضعتموها رهن إشارة المجموعة من أجل إنجاز هذا التقرير في أجود الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

لقد قطع المغرب بفضل التوجيهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أشواطا مهمة في الوقوف على واقع الأشخاص في وضعية إعاقة وترسيخ الوعي بالأهمية التي يكتسيها إدماجهم في المجتمع وتقييم مدى استفادتهم من حقوقهم، التي نصت عليها المواثيق والتشريعات الوطنية والدولية.

كما حظيت مسألة الإعاقة باهتمام بالغ في دستور 2011 من خلال التنصيص على منع كل أشكال التمييز على أساس الإعاقة ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص لهذه الفئة، حيث أكد الدستور على التزام المملكة بـ "**حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان**".

كما ينص في الفصل 34 من الدستور على أن تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال "**إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع**".

كما أقدمت بلادنا على التصديق على الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، دون إغفال التزام الحكومة بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية الدامجة وتحيين البحث الوطني حول الإعاقة، بالإضافة إلى توفر بلادنا على ترسانة قانونية مهمة في مجال حماية حقوق هذه الفئة، من خلال اعتماد قانون رقم 97.13 المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي تم إصداره سنة 2016، والذي أعطى تعريفا للشخص في وضعية إعاقة كما هو معتمد في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادقت عليها المملكة وبروتوكولها الاختياري الملحق بها لسنة 2009.

فضلا عن مختلف النصوص القانونية المتفرقة التي تزخر بها المنظومة القانونية الوطنية، التي تعنى بمجال حماية الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف الميادين، والتي بدورها تعزز من الحماية القانونية لهذه الفئة المجتمعية.

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من المجهودات المبذولة ومن المسارات المهمة التي قطعتها بلادنا على العديد من المستويات، فإن أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة لازالت لا ترقى إلى طموح وانتظارات هذه الفئة ومعها مختلف الفاعلين في هذا المجال، وهي الخلاصات التي كشف عليها التقرير الذي بين أيدينا، وسلط الضوء على واقع وأحوال هذه الشريحة من المجتمع التي تعاني في صمت من الإقصاء والتهميش والتمييز، ليخلص التقرير إلى صياغة البدائل عبر توصيات واقتراحات، نتمنى صادقين أن تجد طريقها إلى السياسات العامة والعمومية.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، وانسجاما مع مرجعيتنا في حزب الحركة الشعبية التي تجعل من حماية هذه الفئة من المجتمع على رأس أولوياتها، نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

- ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقة لدى الحكومة للعناية بفئة الأشخاص في وضعية إعاقة، في إطار استكمال برنامج 2017-2021 وتنزيل برنامج والتزامات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وتفعيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2016-2025.

وهنا نود أن نفتح معكم نقاشا ربما يفوق البعد السياسي إلى البعد المجتمعي، هل نحن بصدد مواجهة إشكالية إعاقة لأشخاص القدر وابتلاء الله حكم عليهم بهاذ الوضعية؟ أو المشكل عندنا هو مشكل إعاقة في برامجنا السياسية ووعينا السياسي وبرامجنا المجتمعية؟

من العيب أننا نبقاو نشوفو فهاذ الفئة أنها واحد الفئة اللي كتشكل بشكل من الأشكال واحد العبء على المجتمع، فاش كنهضرو على 2.5 ولا 3 مليون ديال الأشخاص المعنيين، هنا كنهضرو على طاقات وعلى واحد الطاقات اللي خص المجتمع ديالنا يستفيد منها من أجل واحد التنمية متكاملة؛

- ثانيا، التعجيل بإخراج المراسيم والنصوص التنظيمية المتعلقة بقانون إطار 97.13 المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل تنفيذه على أرض الواقع؛

- التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- تفعيل الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك بالتركيز على الأولويات المتمثلة في التنزيل الفعلي لقانون الولوجيات بمختلف أشكالها، قصد تيسير سبل الوصول إلى المرافق الإدارية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها.

كنا كنتمناو أنه تكون معكم حتى وزيرة السكنى وسياسة المدينة ووزارة النقل باش نهضرو حتى على إشكالية ديال وسائل النقل اللي ما كتتوفرش فيها الولوجيات باش هاذ الناس يقدرو يوصلو لهاذ الوزارات والإدارات، وحتى بالنسبة للطرقات اللي ما كاينش الناس كتضطر أنها تنزل الطريق ما عندهاش الطريق منين تدوز فالطروطوار؛

- رابعا، العمل على القطع مع التفاوت المجالي بين الجهات على مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، قصد تغطية جميع الجهات وإقرار عدالة اجتماعية وإنصاف مجالي في مجال الإعاقة، بلادنا دارت بزاف ديال المجهودات في المدن وفي الحواضر الكبرى، ولكن

المغرب المهمش والمغرب المنسي كاين إشكاليات كبيرة اللي خص اليوم يتعطاها واحد التمييز إيجابي؛

- العمل على تكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بمراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث إن 120 موظفا داخل مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة تبقى غير كافية للاستجابة لتطلعات هذه الفئة من المجتمع وأسرهم؛

- تعزيز الشراكات مع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمجتمع المدني في التمويل والاقتراحات لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها أكثر من ثلاثة ملايين شخصا في وضعية إعاقة وأسرهم، مع استحضار جميع أنواع الإعاقات: الجسدية والحسية والحركية والعقلية؛

- تعميم المدارس الدامجة بجميع انحاء المملكة؛

- ضمان التشغيل الأفضل والمعقلن لهذه الفئة، وتفعيل نظام الحصيص، الذي بموجبه تم تخصيص 7% من عدد المناصب المالية السنوية لهذه الفئة؛

- ضرورة تفعيل الإطار التعاقدي ما بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة..

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، وأستسمح.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بالشكر إلى السيدة رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية الموقتة وكافة أعضائها، وكذا الأطر التي سهرت على إعداد هذا التقرير في إطار تعميم الفائدة، تثمينا للمسؤوليات والأدوار التي يضطلع بها مجلسنا الموقر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سلط التقرير في باب تناوله لواقع الإعاقة في بلدنا الضوء على نسب انتشار الإعاقة، التي تعرف ارتفاعا كبيرا، خصوصا عندما يتم ربطه بعامل السن، إذ يؤكد التقرير على أن انتشار الإعاقة يتزايد مع تقدم العمر، الأمر الذي يستوجب الانتباه إليه من أجل العمل على النهوض برعاية الأشخاص المسنين.

وشدد التقرير على مكامن الخلل بالنسبة لهذه الفئة من حيث المستوى التعليمي والمتمثل في محدودية استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من حق التمدرس والتعليم بمختلف المسالك وأن الكثير منهم لم تخول لهم الفرصة للولوج إلى المدارس وبدون مستوى تعليمي.

كما يذهب التقرير إلى التأكيد على غياب المقاربة المجالية فيما يتعلق بالمؤسسات الدامجة على المستوى الوطني، أخذا بعين الاعتبار المعاناة اليومية المختلفة للأشخاص في وضعية إعاقة، بعدم قدرتهم الولوج إلى الخدمات الضرورية والأساسية بكل سهولة وكرامة.

وفيما يتعلق بالسياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا نقدر التطور الذي عرفته المرجعية الحقوقية والقانونية في مجال الإعاقة، إلا أن واقع الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا لازال يؤشر على اتساع الهوة بين المخططات المبرمجة لهذه الفئات وفعاليتها على أرض الواقع.

هذه الهوة نبسطها على سبيل المثال لا الحصر في:

على مستوى مجال التعليم: إن نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة دون تعلم تصل إلى 66.1%، وتمثل الإناث الغالبية العظمى بنسبة 66.6%. وتؤكد تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين أن السياسات التربوية بالمغرب لم تتمكن بعد من أن تشمل كل الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية، ولم تستوعب كل أصناف الهشاشة، وهو ما يجعل هذه السياسات بعيدة عن تحقيق هدف التربية الدامجة.

أما فيما يخص مجال الصحة: فقد بينت نتائج البحث الوطني حول الإعاقة أن 60% من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يستطيعون الولوج إلى الخدمات الصحية العامة التي توفرها المنظومة الصحية بالمغرب، وذلك لأسباب مالية وبسبب عدم وجود مؤسسة أو بنية طبية سهلة الولوج، خاصة أن 38% منهم يعيشون في الوسط القروي.

وبخصوص الحماية الاجتماعية: فإن ثلثي الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستفيدون من أي نظام للضمان الاجتماعي، ويعود ذلك أولا، إلى ندرة المعطيات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لتحديد موقعهم ضمن ورش نظام الحماية الاجتماعية، ثم صعوبة ترجمة النصوص القانونية إلى مداخل حقيقية لضمان الحماية الاجتماعية لهذه الفئة وكذا الشروع في تنفيذ الحماية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بمجال التشغيل: فيقدر معدل التشغيل لدى الأشخاص في وضعية إعاقة في سن النشاط في 13.6%، أي ما يقل بثلاث مرات عن معدل التشغيل على المستوى الوطني، وتواجه النساء صعوبة أكثر في الولوج للشغل، إذ يبلغ معدل التشغيل في صفوفهن 2.7% على الصعيد الوطني.

وهنا يتبين أن عدم الاستقرار المهني يمس عددا كبيرا من الأشخاص في وضعية إعاقة مهما كان نوع إعاقتهم.

حضرات السيدات والسادة،

يتبين إذن أن نسبة كبيرة من الأشخاص في وضعية إعاقة تجد نفسها محرومة من حقها الأساسي في التعليم والشغل والصحة وعرضة للتمييز والإقصاء الاجتماعي، مما يؤشر على عدم فاعلية البرامج الموضوعة، وذلك راجع أساسا لانتشار الصور النمطية والتمثلات السلبية تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع، وضعف أو غياب الالتقائية بين السياسات المجالية والتنسيق بين كافة المتدخلين في مجال الإعاقة وغياب الولوجيات بمفهومها الشامل، مما يحد من إمكانية الوصول للحقوق والتمتع بالخدمات والتفاوت الحاصل في تغطية العرض الصحي بمختلف الجهات وانعكاساته على صحة الأشخاص في وضعية إعاقة وثقل كلفة الإعاقة على أسرهم، خاصة في تلك التي في وضعية هشاشة.

وهنا نجد أنفسنا في الفريق الاشتراكي نتقاسم نفس التوجه العملي لعمل اللجنة الموضوعاتية، ونعتبر توصياتها مداخل حقيقية وعملياتية، ستسهم في بناء وعي جديد على المستوى التدبير المؤسساتي بخصوص هذه الشريحة المهمة من مجتمعنا، وستعزز إلى جانب كافة مكونات مسار الرقي بوطننا العزيز، تحقيقا للدولة الاجتماعية حيث جميع المواطنات والمواطنين يتمتعون بكامل الحقوق ويعيشون داخل وطن يحتوي جميع شرائحه وفئاته.

ولأن بناء المواطن وصون كرامة المواطن مهمة جماعية ومشروع مشترك، فهذا يتطلب من الجميع تحمل مسؤولياته والعمل بكافة السبل والأساليب والآليات لأجل تحقيق الأهداف المروجة وتعزيزها.

والله ولي التوفيق.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالبرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وبهذه المناسبة نشكر السيدات والسادة المستشارين، أعضاء وعضوات اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الارتقاء بأوضاع هذه الفئة، حيث تعتبر قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة من بين أبرز القضايا شديدة الارتباط بحقوق الإنسان وبالكرامة والمساواة.

كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل للأطر الذين عملوا على إخراج هذا العمل وعلى مجهوداتهم الجبارة، فلهم منا جزيل الشكر والتقدير.

وعطفا على مذكرة فريقنا المكتوبة الشاملة والعميقة، التي ساهمنا بها والتي تضمنت ما يناهز 23 توصية في أشغال المجموعة الموضوعاتية، فإننا نود اليوم التأكيد على أهمية المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الإعاقة، بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقها جلالة الملك نصره الله، إذ ما فتئ جلالته يؤكد في خطبه وتوجيهاته على ضرورة مساواة المغاربة في التمتع بالحقوق وعلى ضرورة توفير شروط تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، وعلى إيلاء عناية خاصة للفئات الاجتماعية الهشة.

إن تحقيق الدولة الاجتماعية في بلادنا يتطلب منا المزيد من الاهتمام والعناية بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة، وعلى رأسها هذه الفئة، وذلك من خلال سياسات تجعلها متساوية مع باقي الفئات الاجتماعية في الاستفادة من الحقوق والخدمات العمومية، وتجعلها فئة منتجة ومساهمة في التنمية الوطنية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالرغم من سعي الحكومات المتعاقبة على جعل قضاياهم ضمن سياسات عمومية منسجمة، بتبنيها لجملة من البرامج والقرارات، إلا أن المنجزات في هذا الإطار غير كافية مقارنة بحاجياتهم ومتطلباتهم.

كما أن هناك محدودية لآثارها على مستوى الواقع، ولم تسمح بتحسين وضعية هؤلاء الأشخاص على النحو الذي يجعلهم يستفيدون فعليا من الحقوق والخدمات العمومية، وهو ما رصده التقرير، من خلال تطرقه للعديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الأشخاص في وضعية إعاقة، وإبرازه لمختلف أوجه القصور ورصده لمختلف التحديات التي يعج بها الواقع، وكذا تلك المتعلقة بتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج الموجهة لهم.

ونود في هذا الشأن، إضافة إلى المعطيات الواردة في التقرير التوقف عند موضوع التربية الدامجة، باعتبارها المدخل الأساسي للنهوض بأوضاع هؤلاء الأشخاص، إذ يسجل على هذا المستوى ارتفاع نسب الإقصاء لدى هؤلاء من التعليم، حيث ترتفع إلى 71.6%، وتزداد وضعية هذه الفئة سوءا على مستوى التعليم في المناطق القروية.

كما نود أيضا إثارة نقطة أخرى، لا تقل في أهميتها عن النقطة الأولى، وهي مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم، فلئن كان التقرير أشار إليها بشكل مقتضب، فإننا نعتبر أن الدور الذي تقوم به مؤسسات الرعاية الاجتماعية يكتسي أهمية قصوى، باعتبارها آلية مهمة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.

فبالرغم من التزايد الملحوظ لعددها، إلا أن الملاحظ أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم لا تتجاوز 70 مؤسسة سنة 2021 من أصل 1204 مرخصة لها وفق قانون 14.05، وهي نسبة ضئيلة جدا، ولا يمكنها

تلبية حاجات مختلف فئات الأشخاص في وضعية إعاقة، لا سيما أنهم يشكلون أزيد من مليوني شخص في المغرب.

وما يفاقم الوضع أكثر هو التفاوت الصارخ في توزيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهذه الفئة بين الجهات وعدم التوازن بينها، إذ أنها متمركزة في الجهات الكبرى والجهات التي تتوفر على مجال حضري مهيمن، كجهة الرباط سلا- القنيطرة، جهة فاس- مكناس وجهة الدار البيضاء - سطات، بينما تعاني عدد من الجهات الأخرى خصاصا في هذا المجال، فمنها من يتوفر على مركز واحد وأخرى تنعدم فيها هذه المؤسسات، وهو ما يعني أن فئات واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الاجتماعية على مستوى التكفل والتأهيل في العديد من جهات المملكة، وهو ما يعمق التفاوت المجالي على مستوى الرعاية الاجتماعية.

وختاما، إذ نجدد التنويه بمضامين هذا التقرير، ندعو الوزارة الوصية وكافة المتدخلين إلى العمل على التفاعل مع التوصيات والملاحظات الوجيهة التي توصل إليها.

وشكرا

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لتقييم المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

واسمحوا لي في البداية أن أنوه بمضامين هذا التقرير الغني بالأرقام والمعطيات والتوصيات، وأيضا الإشادة بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال المجموعة الموضوعاتية وكذا بالمجهود الجَبَّار للسيدة رئيسة المجموعة رُفْقَةَ باقي الأعضاء، مع التنويه بالطاقم الإداري الذي سَهَرَ على إعداد هذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من تَطَوُّرِ المرجعية الحقوقية والقانونية المؤسساتية في مجال الإعاقة والسياسات العمومية ذات الصلة بالشغل والصحة والتعليم، إلا أن واقع الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لازال يُؤَشِّرُ على اِتِّسَاعِ الهُوَةِ بين الاعتراف بالحقوق وفِعْلِيَتِها على أرض الواقع.

ففي مجال التعليم، تؤكد تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين على أن السياسات التربوية بالمغرب لم تَتَمَكَّن من أن تَشمل كُلَّ الأطفال الذين يُعانون من صعوبات اجتماعية، ولم تَستوعب كل أصْنَاف الهشاشة، وهو ما يجعل هذه السياسات بعيدة عن تحقيق هدف التربية الدامجة، وعلى وجه الخصوص:

- ضُعف تَعميم العرض التربوي الدامج لكل الإعاقات ليَشْمَل الأشخاص المكفوفين والأشخاص ذوي إعاقة الصَّمَمْ ومرضى التوحد؛
- نُقص أو غياب الوُلوجيات في عدد كبير من المؤسسات التعليمية الشيء الذي يصعب من دمج ذوي الإعاقات البصرية والحركية؛
- نُقص الموارد البشرية المتخصصة أو المكونة في طرق وأساليب وتعليم وتربية الأشخاص في وضعية إعاقة.

أما فيما يتعلق بمجال التشغيل: فعلى الرغم من التَّنْصِيصْ الصريح للمنظومة التشريعية على حق الأشخاص في وضعية إعاقة في الشغل، ما زالت هذه الفئة تعاني من صعوبات في الولوج لسوق العمل بمختلف مكوناته.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على أن تعزيز الآليات التشريعية والمؤسساتية محطة أساسية لا غِنَى عنها في مسار الاعتراف بالحُقوق، لكنها لا تؤدي تِلقائيا إلى الولوج الفِعلي لهذه الحقوق، لأن التَّمَتُّع الكامل والفِعلي بالحقوق مَرهون باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان فِعْلِيَتِهَا.

السيد الرئيس المحترم،

استحضارا لحجم المسؤولية المُلقَاةْ على عاتق القطاع الخاص، عَمِلْنَا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بهدف تحقيق النهوض بحقوق الإنسان في المقاولات، على وضع مجموعة من المبادرات والآليات لفائدة هذه الفئة داخل المقاولات، ومنها على الخصوص إحْداث لجنة "المسؤولية الاجتماعية للشَّرِكَات" (RSE[1]) التي أَنْشَئت مجموعة العمل المكلفة "بالمقاولات وحقوق الإنسان" والتي تهتم بموضوع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أنه، على الرغم من أنه لم يتم بَعد تحديد حِصة مناصب الشغل للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص، حسب مقتضيات القانون الإطار، إلا أننا التزمنا بشكل طَوعي في الإدماج المهني لهذه الفئة، في حدود الإمكانيات المتاحة لذلك، غير أن هذه المبادرات تَبقى فَرْدَانِيَّة ولا تزال غير كافية في ظِل غياب تدابير حكومية تحفيزية للقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

اعتبارا لجسامة التحديات التي يَتَعَيَّنُ رفعها في مجال النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا ندعو إلى:

أولا، على المستوى التشريعي:

[1] **R**esponsabilité **S**ociale de l'**E**ntreprise

- تفعيل القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وإصدار كافة نصوصه التطبيقية؛
- مُلاءمة القوانين والنصوص والقرارات المتعلقة بالحق في التعليم الدامج، باعتباره حقا تَمْكِينِيًّا، مع مُقتضيات المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجويد البرنامج الوطني للتربية الدامجة؛
- تعميم الولوج للتعليم الدامج إلى ما بعد الباكالوريا، ليشمل التعليم العالي بجميع مؤسساته الجامعية وأيضا، التكوين المهني بجميع مراكزه التكوينية وكل ما يقتضيه من تنصيص على الترتيبات التيسيرية والتكييفات اللازمة لفائدة الطلبة والطالبات الباحثين والمتدربين في وضعية إعاقة؛
- الرفع من نسبة المؤسسات المُستقبلة للأطفال في وضعية إعاقة، والعمل على تقديم خدمات ذات جودة مفتوحة للفئات الهشة والتوجه أيضا للأسر ذات الدخل المحدود أو المتوسط بأثمنة جد معقولة؛

ثانيا، تحفيز القطاع الخاص: من خلال وضع معايير وطنية خاصة بالمقاولات لتوفير بيئة مناسبة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، تتضمن التنصيص على أن يتضمن الإطار التعاقدي المنصوص عليه في القانون الإطار على حوافز مُشَجِّعة لصالح مقاولات القطاع الخاص؛

ثالثا: وضع تكوين مهني دامج ومستقطب للأشخاص في وضعية إعاقة: وأود أن أشير هنا إلى أن المقاولة المغربية تُوَاجِهُ إكراهات التنافسية العالمية والمردودية طِوال دورة حياتها، لذلك يجب العمل على تكوينهم بما يَتَوَافَقُ مع حاجيات المقاولات، بهدف تيسير إدماجهم في سوق الشغل.

وفي الختام، لا يسعنا، إلا أن نُنوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة الوصية من أجل إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المنظومة التعليمية والمهنية والحياتية الوطنية، انسجاما مع تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فَتِئَ يُبدي حرصه الدائم على الاهتمام بالمواطنين المغاربة عموما، وبقية الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل أن تتمتع هذه الفئة بحقوقها كاملة في كل المجالات، باعتبارها جزء مهم من الرأسمال البشري الوطني الذي يُساهم في تحقيق التنمية والازدهار الذي ينشده جلالته لشعبه قاطبة.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
أعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارين،

إننا نعتز في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتز بهذه المبادرة التي تعكس مدى الاهتمام الذي بات يوليه مجلسنا الموقر لقضايا حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، التي خصها الدستور بمضامين هامة لحماية حقوقها والنهوض بأوضاعها.

وهي مناسبة أخرى للمساهمة في تقديم عصارة العمل الكبير الذي قامت به منظمتنا للترافع من أجل إحقاق حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ورفع كل أنواع الحيف والتمييز عن هذه الفئة من المواطنين، منهم العاملين والعاطلين عن العمل، نساء ورجال، كان آخرها المائدة المستديرة التي نظمها فريقنا بالمجلس قبل اختتام هذه الدورة بأسبوع، على اعتبار أن هذا الملف من الملفات الاجتماعية والحقوقية الهامة التي تقع في صلب اهتمام الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس،

- ✓ على الرغم من دسترة الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة ومصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية، وبالرغم من المجهودات المبذولة، إن على مستوى التشريعي أو المؤسساتي، لازال واقع الإعاقة ببلادنا مقلقا على كل المستويات: التعليم، التشغيل، الصحة والحماية الاجتماعية، بل لايزال مشروع مرسوم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة للشخص في وضعية إعاقة معلقا، ويرجع هذا الوضع بالخصوص إلى:
- ✓ البطء الكبير في استكمال المنظومة التشريعية، كما هو الشأن بالنسبة للقانون الإطار 97.13 الذي لم يتم إخراج مراسيمه التنظيمية بعد، وعدم تطبيق تشريعات أخرى كقانون الولوجيات 10.03 في كل المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصحية؛
- ✓ غياب بعد الإعاقة والاستراتيجيات والبرامج الحكومية وضعف التنسيق الأفقي في تنزيل هذه البرامج وكذلك ضعف تنسيقها الداخلي على مستوى القطب الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر الإدماج الحقيقي للأشخاص في وضعية إعاقة موضوعا عرضانيا، لن يتأتى إلا باعتماد مقاربة حقوقية وتنموية شاملة ومندمجة، فعلى مستوى التدبير الميزانياتي، لابد من تخصيص غلاف مالي هام وجدي لمعالجة قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة وتحديده بشكل واضح ضمن هندسة الميزانية العمومية بكل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

في مجال التعليم والتكوين:

نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة:

- ✓ تأهيل منظومتنا التعليمية على المستويين البيداغوجي واللوجيستي لضمان حق هذه الفئة في ولوج تعليم دامج ومستدام؛
- ✓ تصميم برامج تكوين تتلاءم مع احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، تأخذ في الاعتبار أنواع الإعاقات والكفايات التي تحتاجها هذه الفئة للعمل في وظائف محددة؛
- ✓ توفير فرص التدريب الميداني للأشخاص في وضعية إعاقة لمنحهم الخبرة العملية والمهارات الفنية التي تمكنهم للولوج لسوق الشغل، عبر إنشاء شبكات اتصال مهنية خاصة؛
- ✓ بلورة برنامج شمولي لإذكاء الوعي حول الإعاقة وإعداد برامج تكوينية لتعزيز قدرات كافة الفاعلين في هذا المجال، مفتشي الشغل على سبيل المثال؛
- ✓ دعم البحث العلمي للحد من مسببات الإعاقة.

في مجال التشغيل:

- ✓ تفعيل حصة 7% للأشخاص في وضعية إعاقة للعمل بالإدارات العمومية وتخصيص وسائل تسهل عليهم الرفع من الإنتاجية والتغاضي عن اشتراط سن معين في اجتياز المباريات؛
- ✓ تعزيز وتعميم توظيف الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الصحي وطنيا؛
- ✓ تقديم الدعم الفردي عن طريق (l'ANAPEC[2])، عبر الإرشاد والتوجيه لطالبي الشغل في وضعية إعاقة بشكل يتناسب مع مهاراتهم وتطلعاتهم المهنية.

في المجال الاجتماعي والتمتع بالخدمات:

- ✓ الاعتراف بالأهلية القانونية بدل مفهوم القدرة وتبني مفهوم التنوع البشري، إعمالا لمبدأ المساواة؛
- ✓ خلق خلايا خاصة بالنساء في وضعية إعاقة ضحايا العنف والتحرش والتنمر.

في مجال الصحة:

- ✓ وضع سياسة وطنية للتغطية الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ✓ توسيع التغطية الصحية (la CNSS[3] et la CNOPS[4]) لتشمل الاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية إعاقة، بما في ذلك توفير رعاية إعادة التأهيل ورعاية الصحة العقلية وتوسيع الإطار المرجعي للأدوية والمعدات الطبية في عملية استرجاع المصاريف الطبية والحصول على ورقة التحمل الطبي.

السيدات والسادة المستشارين،

لابد وأن نهنأ أنفسنا بهذا العمل الكبير الذي قامت به اللجنة، ونشكر بالمناسبة كل الأعضاء الذين اشتغلوا من أجل إخراج هذا المنتوج، برلمانيين وموظفين، وإن كنا نأمل أن تستمع اللجنة لقطاعات أخرى معنية كوزارة العدل والوظيفة العمومية والتشغيل ومؤسسات عمومية كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (l'ANAPEC)، على الرغم من المنهجية التي اعتمدتها اللجنة بالانفتاح على مختلف الفعاليات المدنية.

وإن كانت هذه الملاحظات لا تنقص من أهمية مضمون التقرير وما تمخض عنه من توصيات يجب تفعيلها على أرض الواقع من طرف الحكومة، لتساهم في رسم البرامج والسياسات المستقبلية للارتقاء بأوضاع وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، من بينها الدعوة لجعل القطاع الوزاري المكلف بالإعاقة منتدبا لدى رئيس الحكومة حتى يحظى بالأهمية الحكومية اللازمة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارات،

بدوري ستكون الكلمة للمجموعة الكونفدرالية للشغل، لي الشرف أن أساهم في مناقشة التقرير الموضوعاتي الخاص بـ "الأشخاص في وضعية الإعاقة".

بدوري في البداية لابد أن أجدد الشكر للسيدة الرئيسة وأعضاء المجموعة الموضوعاتية وطاقمها الإداري على المجهودات المتواصلة من أجل إنجاح هاذ العمل وهاذ الإنجاز، كما أشكر كل من تعاون من بعيد، ولا قريب لإحضار هاذ الإنجاز وهاذ التقرير.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

بالرغم من دسترة الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية الإعاقة والمصادقة على الاتفاقية الدولية ذات الصلة وبرتوكولها الاختياري وسن ترسانة قانونية هامة لحماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها، فإن استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم الأساسية في مجالات الولوج المجاني في العلاج

[2] **A**gence **N**ationale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences
[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale
[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

والتشغيل والتربية والتعليم والحماية الاجتماعية ومن توفير الولوجيات بمختلف أنواعها تضل جد محدودة، ذلك أن مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها تظل معطلة بسبب عدم صدور أي من أهم النصوص المتعلقة بتطبيقها، الأمر الذي يحد من فعاليتها ويفرغها من محتواها، ويكرس الاستمرار في مقاربة الإعاقة وفق النموذج القائم على المقاربة الإحسانية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

فبعد مرور حوالي 7 سنوات، نقف مشدوهين أمام:

- ✓ التلكؤ في إصدار النص التشريعي المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي، تطبيقا للمادة 6 من قانون الإطار 97.13؛
- ✓ التلكؤ في إصدار المرسوم التطبيقي المنظم لمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة، تطبيقا للمادة 23 من القانون الإطار رقم 97.13؛
- ✓ غياب الإطار التعاقدي المنصوص عليه في المادة 15 والذي يحدد النسبة المئوية لمناصب الشغل بالقطاع الخاص المخصصة لتشغيل هذه الفئة من المواطنين.

وعلى مستوى حكامة القطاع، يلاحظ، السيدة الوزيرة، غياب الالتقائية عند وضع وتنفيذ السياسات العمومية في هذا المجال الذي يتدخل فيه بصفة مباشرة عدة قطاعات، ويتعلق الأمر - مثال لا الحصر - الداخلية والصحة، علاوة على القطب الاجتماعي بوزارة التضامن، كما أن هناك تغييب للعدالة المجالية في تدخلات القطاع الوصي.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إزاء هذه الوضعية التي يسمها هدر في المال والزمن، يتعين إعادة هيكلة وهندسة الإدارة الوصية على هذا القطاع الاجتماعي الهام وملاءمة مهامها مع مقتضيات القانون الإطار وتفعيل اختصاصاتها وفق مقاربة حقوقية، لأن معالجة قضايا الإعاقة تمر عبر رفع الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق النهوض بالحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة.

شكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

<u>المستشار السيد محمد بن فقيه:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتواجد معكم في هذه الصبيحة لمناقشة هذا التقرير الذي يتناول وضعية من الوضعيات الصعبة في بلادنا، وضعية الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون ظروفا صعبة والهشاشة.

في البداية، بغيت أن أنوه عاليا بالمجهود الذي بذلته هذه المجموعة، رئيسا في شخص السيدة الرئيسة لالة فاطمة، في شخص السيد المقرر، في شخص الأعضاء ديال اللجنة السادة المستشارين والمستشارات، وفي شخص السادة أطر هذا المجلس الإداريين.

كذلك، أريد أن أثمن عاليا هذا النوع من التقارير، لأنها في الحقيقة تعتبر تراكما وركيزة أساسية للبحث العلمي في هذا المجال، وبطبيعة الحال هذا التقرير خصو غير واحد العنوان ويكون رسالة لماستر لم لا؟ فأنوه عاليا بهذا المجهود وبهذا الاجتهاد.

اسمحو لي غادي نكون شوية واضح معكم وفي هذا الجلسة هذه، تنقول بكل صدق وبكل موضوعية أشنو محتاج الشخص اللي عندو إعاقة اليوم في بلادنا؟ يحتاج إلى عيش كريم، والعيش الكريم لا يمكن أن يتحقق إلا بالفلوس، *"إيقارضن"*، لذلك أنا تنقول المدخل الأساسي اليوم هو أننا هاذ المعاق خصنا إذا كنا اليوم كنهضرو على الدولة، دولة الحماية الاجتماعية، فالحاجة الأساسية اللي خصنا نبداو بها إذا كنا غادي ندعمو شي حد هوما هذه الفئة هذه، لأن هي فئة تعاني وفي صمت وتعاني معها مجموعة من الأسر، احنا اليوم تنتكلمو على 3 المليون ديال الأشخاص اللي تيعيشو هذه الوضعية، وهذا الإحصاء ديال 2014، ربما هذا الإحصاء اللي جاي غادي يكون الرقم جد مضاعف.

كنقولو كذلك أنه المدخل الثاني هو المدخل ديال الولوجيات، أنا تنقول أنه عيب وعار اليوم أننا مازال نتكلمو نقولو - لأن المسألة بسيطة جدا - نمشيو مثلا للجامعات، نمشيو للجماعات، نمشيو لجميع المرافق ديال الدولة واش زعما صعيب علينا أننا نديرو واحد الطلعة فين يدخلو الناس ولا هذا؟ لا، ماشي صعيب هاذ الشي، خص هاذ الشي يكون حسمنا معه، ما بقاش مازال نهضرو عليه ونتذاكرو عليه، هذه مسألة خصها تصبح من باب تحصيل الحاصل.

المسألة الثالثة هي الاندماج، وتنتكلمو على الاندماج ديال الشخص في الوضعية ديال الإعاقة، راه ما يمكنش ندمجو هاذ الشخص واحنا مازال في الجانب الثقافي ديالنا ننظر إليه على أنه واحد الثقل أو لا واحد العبء على المجتمع والأسرة ديالو.

بالعكس، هو إنسان كغيره من الإنسان يجب أن ننظر إليه من المنظور الحقوقي، المنظور اللي يكفله الدستور، تكفله المواثيق اللي صادقنا عليها، تتكفلو الاتفاقيات الدولية، وبالتالي ما خصناش نهضرو بالمنطق ديال الشفقة.

هاذ الناس راه من حقهم أن يعيشو حياة كريمة في هاذ الوطن، وبطبيعة الحال هاذ الحياة الكريمة خص توفر لهم أنهم يمشيو يقراو بحالهم بحال الناس

الآخرين، وتعطاهم الخصوصية في السياسات العمومية، هذه هي الخصوصية، هنا فين خصها تكون الخصوصيات والتميز والتميز الإيجابي، لأن هاذ الناس عندهم واحد الوضعية، خص هاذ الوضعية تراعى، وبالتالي هنا في خصنا..

تندوز كذلك للمسألة باش نهضرو على الاندماج، كذلك المسألة ديال.. اللي بغيت نهضر عليها، هي الاندماج للمدخل القانوني، اليوم ما يمكنش نتصورو أنه احنا كمسؤولين كلنا خصنا نتحملو المسؤولية ديالنا، سواء على مستوى الحكومة، على مستوى البرلمان، على مستوى المجتمع المدني، باش أن هاذ التشريعات اللي خصها تخرج لحيز الوجود.

وفي الأخير، بغيت نختم بواحد المسألة مهمة جدا، احنا اليوم تنتكلمو في 30 مارس على اليوم الوطني للإعاقة، واحد التجربة هضر عليها السيد وزير التعليم، هي تيديروها في فرنسا، هذاك النهار تيهزو هاذوك les chaises) (roulantes هاذيك الكراسي المتحركة وتيركبوه.

أنا تنتمنى لو جميع المسؤولين في هاذ البلاد، وزراء، برلمانيين ورؤساء جماعات أنهم هذاك النهار يخرجو في هذاك اليوم الوطني ويركبو هاذوك الكراسي ويمشيو، ويبغيو يدخلو يأخذو (l'extrait) ديالهم، ويمشيو (l'hôpital) باش يحسو حقيقة بالوضع الحقيقي اللي تيعيشو المعاق في بلادنا.

وأتمنى التوفيق طبعا في هاذ الملف، لأنه من الملفات اللي خصها الحكامة في السياسات العمومية والحكامة الحقيقية، باش أننا نخرجو من هاذ الوضع هذا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، وأعتذر مرة أخرى.

الكلمة للسيدة لبنى علوي.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بالحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، آملين أن تحظى التوصيات المتضمنة فيه بالتفاعل المطلوب من طرف مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا التنويه بالسيدة رئيسة اللجنة وبكل الأعضاء المشاركين وبكل الأطر الإدارية، التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها، والذين لم يدخروا أي جهد في سبيل إعداد هذا التقرير بكل مسؤولية ونكران الذات، آملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

السيد الرئيس،

لقد تطرق التقرير الذي بين أيدينا إلى مجموعة من الأسباب التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- ✓ ضعف الثقافة الحقوقية لدى معظم الجهات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مما فيها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية؛
- ✓ ضعف إدراك وضعية الأشخاص في وضعية الإعاقة وفهمها؛
- ✓ عدم وجود نظام مرجعي يتناسب مع واقع الجهة بمختلف الأجزاء المشكلة لترابها، والتي تتميز بالتنوع والاختلاف؛
- ✓ ضعف قدرات بعض الفاعلين فيما يخص التعامل مع قضايا الإعاقة؛
- ✓ ضعف الإمكانات المالية اللازمة وكذا ضعف نشاط الأشخاص في وضعية إعاقة وغياب تنظيمات قوية لهم.

السيد الرئيس،

- ✓ وعيا منا بأهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التنموية، وانسجاما مع الفصل 36 من الدستور، الذي يدعو إلى النهوض بحقوق الفئات الهشة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مجلس المستشارين إلى:
- ✓ ضرورة الانتباه إلى خطر مرض الضمور العضلي وضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة للحد من خطورة هذا المرض ومواكبة الأطفال المصابين به وأسرهم؛
- ✓ ضمان حق الأطفال في وضعية إعاقة من حقهم في تعليم يتناسب مع خصوصياتهم، لا سيما في العالم القروي والمناطق الصعبة والنائية؛
- ✓ ضمان حق الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في ولوج سوق الشغل بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم وتمكينهم من حقهم في الاستفادة من البرامج والمشاريع التي تطلقها الحكومة؛
- ✓ ضمان استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من التمييز الإيجابي في الولوج لبعض الخدمات الاجتماعية كبطاقة المعاق ومجانية التنقل وغيرها من الخدمات.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين على تبني كل التوصيات المتضمنة في هذا التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية، آملين في وضع آلية مشتركة بين الحكومة والبرلمان لتتبع تنفيذ هذه التوصيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وأعطي الكلمة الآن للحكومة.

ونبدأ بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والذي سينوب – أعتقد - عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

تفضل، السيد الوزير المحترم، مع الشكر للتفاعل السريع والفوري للحكومة مع هذا التقرير، وخير دليل على ذلك هو حضور وزيرين من أجل مناقشته.

شكرا لك السيد الوزير والسيدة الوزيرة المحترمة.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا، هذا الموضوع هو موضوع غاية في الأهمية، وفي الحكومة نوليه أهمية خاصة وهو يتزامن هذا اليوم مع الإطلاق ديال واحد المبادرة مهمة، غتكون فهاذ العشية، إن شاء الله، واللي السادة رؤساء الفرق راه مدعوين ليها، تخص التشغيل المستدام بحجم كبير ومهم جدا ربما غير مسبوق في تاريخ بلدنا.

عندي كلمتين كيفما قلت، السيد الرئيس، الكلمة الأولى باسم وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

بغيت نبدا بالشكر ديال السيدة الرئيسة والطاقم كله السيدات والسادة المستشارين اللي خدمو فهاذ التقرير الموضوعاتي، وفالحقيقة كانت عندي تجربة فالأسبوع الماضي على ما أظن في تقرير آخر يخص موضوع آخر، وتيبان على أن المجلس يبذل جهد مهم في الإحاطة وفي المقاربة اللي تتكون، واحد المقاربة في الحقيقة مفيدة جدا ديال عدد من المواضيع، ومنها هاذ الموضوع اللي عندنا اليوم.

التقاطع ديال هاذ الموضوع مع الاختصاصات ديال الوزارة تقاطع جوهري، لأنه يخص التشغيل ويخص التكوين، ولا سيما التكوين المهني والإدماج الاقتصادي بصفة عامة، وعندنا ما نقولو فهاذ الموضوع هذا.

بغيت فقط ندير واحد الملاحظة كنعتبرها شخصيا إيجابية ديال العنوان اللي اختاريتوه هو "البرامج المندمجة"، لأنه فعلا اللي ناقصنا هو هاذ البعد المندمج للبرامج، لأن البرامج موجودة وعندنا برامج كثيرة، ولكن ماشي كلها فالحقيقة عندها هاذ الطابع المندمج، وبالنسبة لقضية بحال هاذ القضية اللي كنتكلمو فيها اليوم ديال الأشخاص في وضعية إعاقة ما يمكن ليها تحل إلا من خلال برامج مندمجة.

بطبيعة الحال أنا ما غنطولش عليكم، الكلمة ديالي راها مطبوعة وغادي توزع ربما، بغيت نقول على أنه بالنسبة للتشغيل عندنا 3 مستويات أساسية والتكوين المهني غنقول فيه حاجة أو جوج.

بالنسبة للتشغيل عندنا المستوى الأول هو مستوى فيه البرمجة، بمعنى الحكومة كتجي وكتدير برامج، ومن خلال هاذ البرامج كتبغي تدمج واحد الشريحة من الشرائح، تتعرفو أنه كاين واحد جوج ديال الطرق باش تتعامل الحكومة مع هاذ الإشكاليات.

أولا، كاين ما يسمى ببرامج محددة في الزمن وعندها الميزانية ديالها وعندها الناس اللي غادي يستافدو منها... إلخ، ومنها البرنامج ديال "أوراش"، اللي تتعرفو اللي وصلنا فيه في السنة الماضية لـ 104.000 ديال المستفيدين، ولكن ما حققناش كثير بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، ورغم أننا حققنا واحد النسبة مهمة جدا بالنسبة مثلا للعمل ديال النساء، وهو موضوع آخر.

ولهذا ارتأينا في هاذ السنة ديال 2023 أن برنامج "أوراش" نعطيه واحد البعد مختلف في علاقة مع بعض الفئات اللي عندها واحد الاحتياجات خاصة بصفة عامة، ومنها الأشخاص في وضعية إعاقة، وخصصنا 20% ديال الهدف ديال "أوراش" بسنة 2023 اللي سميناه "الأوراش ذات الأولوية الوطنية"، إلى عقلتو، البرنامج ديال "أوراش" الطريقة ديالو هي أنه المجالس الإقليمية في إطار لجان إقليمية، تيترأسها السادة العمال، هي اللي تدير هاذوك طلبات العروض او طلبات إبداء الاهتمام، باش الجمعيات... إلخ، يعطيو الملفات ديالهم، وهوما اللي تيختارو، بطبيعة الحال، الأشخاص اللي غادي يخدمو على أساس فيهم واحد العدد ديال الشروط، ما يكونوش خدامين، يكونو شوماج... إلخ.

بالنسبة.. وشفنا أنه بعض الفئات اللي عندها واحد الاحتياجات خاصة، ما تتكونش دائما تحظى بالأولوية في هاذ العمل اللي تيكون على المستوى الترابي، رغم أنه كاين محاولات الحق يقال.

فأخذنا 20.000 من هاذ 100.000 وحطيناها عند الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ونحن اليوم بصدد يعني الإطلاق ديال هاذ "الأوراش ذات الأولوية الوطنية"، اللي بغينا فيها ندعمو العمل ديال النساء بشكل خاص، وبغينا ندعمو فيه العمل ديال الأشخاص في وضعية إعاقة بشكل خاص، والعمل متواصل مع السيدة الوزيرة باش يقدر أكبر عدد ممكن من الأشخاص في وضعية إعاقة يستافد من هاذ الأوراش برسم سنة 2023، وغادي نتوفقو، إن شاء الله، في هاذ العمل ما عندنا فيه أدنى شك، من خلال جمعيات عندها واحد يعني المصداقية في هاذ المجال، ومن خلال عمل حقيقي يمكن يتعطى للأشخاص في وضعية إعاقة.

بالإضافة لهاذ البرنامج ديال "أوراش" اللي يمكن يعطينا واحد الأرقام مهمة واللي يقدر يكون واحد البداية لواحد الطريق اللي تكون، إن شاء الله، مزيانة في المستقبل، عندنا البرامج ديال "ريادة الأعمال"، دبا أنا باقي في

المستوى البرامج اللي قلت لكم في الأول، إذن البرنامج ديال "أوراش"، البرامج ديال "ريادة الأعمال" ها أنتوما شفتو أنه في إحدى الجلسات اللي كانت عندكم، تكلمنا على واحد البرنامج اللي عاد طلقناه هاذي تقريبا أقل من شهر، اللي هو برنامج "أنا مقاول"، الذي يستهدف 100.000 مقاولة ومقاول في المواكبة شيك ديال الكراء، شيك ديال الاستشارة وشيك ديال التكوين.

وهاذ البرنامج هو برنامج شعبي ديال "أنا مقاول"، ما شي برنامج يعني برنامج شعبي ديال الناس اللي خدامين واحد الخدمة تيتقاتلو كل نهار... إلخ، باش يقدرو يخرجو راسهم، ودرنا لهاذ الفئة هاذي ديال المقاولين الذاتيين، ديال الناس اللي عندهم صعوبات، ديال الناس اللي تيخدمو، في جزء منهم في القطاع غير المهيكل، والحمد لله، في الحكامة ديال هاذ البرنامج غتكون عندنا إمكانية، راه غادي تطلق المسائل ديالو العملية ابتداء من شتنبر، إن شاء الله، واحد العدد ديال طلبات العروض، ومن هاذ طلبات العروض سوف يخصص جزء لا يستهان به من أجل استهداف الأشخاص ذوي إعاقة اللي كاينين في المجال ديال "ريادة الأعمال" وفي المجال المقاولاتي، وكاين أمثلة عديدة ولكن خصها تشجع.

إذن غادي تستهدفهم بأربعة ديال الحوائج، أولا في المواكبة، ثانيا في الكراء، ثالثا في التكوين ورابعا في الاستشارة اللي يمكن يحتاجوها خصوصا في المجال ديال الرقمنة والمجال الرقمي، باش يقدرو يوصلو يعني للأسواق اللي ربما غادي يصعاب عليهم يوصلو ليها بشكل مباشر، في انتظار المرسوم ديال الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا.

إذن هذا البعد العملياتي ولا البرمجي اللي عندنا فالعمل ديال الحكومة "أوراش" أنا مقاول في هذا المجال.

هاذي أرقام ديال واحد الحصيلة اللي هي محترمة ولكن ما يمكنش نقول أننا راضيين عليها، فيها سنوات ديال حكومات قبل والبداية ديال هاذ الحكومة، عندنا مثلا أنه الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خلال 5 سنوات الأخيرة 2018 حتى لـ 2022، هو 2068 باحث عن شغل، إذن كتكون واحد 400 ولا 500 فالعام هاذو تيخدمو في القطاع الخاص.

اليوم، غادي نطلقو واحد البرنامج مهم اللي غادي نحاولو نخدمو فيه على العمل الطويل الأمد اللي تيفوق سنة واللي غيكون كذلك لهاذ الفئة هاذي واحد النصيب إن شاء الله مهم مع المقاولات اللي تيوظفو هاذ الناس.

كاين واحد العروض بحال دبا في "ريادة الأعمال" تمت المواكبة ديال 1150 في 5 سنين عدد قليل، يعني 200 تقريبا ولا شوية أكثر 250 ولا 300 فالعام عدد ماشي لا يرقى، ملي تنشوفو العدد وسولت السيدة الوزيرة ربما غتعطينا التفاصيلوالإحصائيات، يعني العدد ديال الناس اللي فهاذ الوضعية هاذي هو عدد كبير جدا عشرات الآلاف ملي تنجيو ندير غير 1000 كنبقاو فواحد المشكل ديال (l'échelle) ما كنعالجوش (l'échelle).

دبا عندنا القضية الثانية هي القضية ديال القانون الإطار، راكم تكلمتو عليه ومدونة الشغل حتى هي، كاين واحد العدد ديال الإجراءات اللي هي كاينة فالقوانين اللي عندنا، ولكن الإشكالية كاينة في التفعيل وهاذ التفعيل خصو يدخل في إطار واحد الميثاق اللي خصو يكون عندنا مع القطاع الخاص، وفي إطار كذلك واحد النقلة نوعية خصنا نديروها بمناسبة مراجعة مدونة الشغل، حيت هاذ مدونة الشغل كل واحد كيفاش تيشوفها، احنا كحكومة كنحاولو نشوفو فيها من جميع الزوايا من زاوية المقاولة ومن زاوية الأجير أو الباحث عن شغل كذلك.

فالإشكالية اللي عندنا هي كيفاش يمكن لينا نشجعو هذاك (quota) باش نقدرو يكون عندنا واحد الهدف اللي نقدرو نوصلو ليه.

التجارب الدولية كلها في هذا المجال كتكون نجحات عبر الاتفاقيات ديال الشغل الجماعية، لأن هي اللي كتعطي أحسن طريقة باش تنقربو الأجراء اللي عندنا من المقاولات.

عندنا إجراءات بدينا فيها ديال التحفيز ديال هاذ اتفاقيات الشغل الجماعية وغادي نحاولو إن شاء الله بمناسبة الدخول المقبل أننا نعطيوها واحد الدفعة قوية جدا.

وبمناسبة الكلام اللي غادي يكون على مدونة الشغل والإنصات اللي خصو يكون للفرقاء الاجتماعيين غنحاولو نوصلو لواحد الميثاق إن شاء الله خاص بالأشخاص اللي تيعيشو الإعاقة، واللي بطبيعة الحال احنا خصنا نواكبو وخصنا نواكبو بواحد العدد ديال الإجراءات وراكم قلتوها، كتسمى (hors site) وملي كنجيو نشوفو الاستثمار فاللجنة ديال الاستثمار كاين المستثمرين اللي كيطلبو الإعانات فهذاك المكان فين كاين الاستثمار يعني للداخل، الماكينة اللي غادي يشري ولا البني اللي غادي يبني ولا الأرض اللي غادي يدير عليها المصنع.

ولكن، كاين اللي كيقولك خصكم تعاونوني حتى خارج المكان ديال الإنتاج، هذا هو (hors site) ونفس الشيء مطروح هنا، راكم قلتوه فالمداخلات ديالكم المختلفة فعلاقة مع قطاعات وزارية أخرى بحال التنقل، بحال يعني باش كنعطيو واحد الظروف مثلى، علما أنه كاين إعاقات مختلفة، وخصها كذلك تعالج فالإطار ديالها.

إذن بغيت نقول من خلال هاذ المداخلة، كاين الأرقام والتفاصيل راه كاينة:

أولا، عندنا إطار حقيقي للدفع من ناحية الأرقام من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية، العدد ديال المستفيدات والمستفيدين، راه سمعت أنه الأرقام اللي كاينة ديال ربما 2% فالتشغيل إلى آخره.

فعندنا برامج دابا اليوم الحكومة بعد سنة ونصف تقريبا عامين دبا، راه فتنا سنة ونص، راه عندنا برامج واقفة على رجليها، اللي من خلالها درنا واحد الإجراءات باش نقدرو نستهدفو بعض الفئات اللي عندها الاحتياجات الخاصة، هذا الحمد لله واحد التقدم درناه، النتائج غنشوفوها من هنا لآخر

ديال هاذ السنة إن شاء الله، على الأقل فهاذ البرنامجين ديال أوراش بشقيه، ما تنساوش "أوراش" ماشي غير الأوراش المؤقتة، حتى الأوراش اللي فيها الخدمة طويلة الأمد، ماتنساوهاش، وغيجي الوقت إن شاء الله ربما فالدخول المقبل وتتكلمو على هاذ الموضوع.

فـ "ريادة الأعمال"، لأن فيها "ريادة الأعمال" فيها واحد العدد ديال الأمور اللي يمكن لها تدار، وغنستافدو من النسيج اللي كاين.. والشبكة اللي عندنا، واللي كتدبرها السيدة الوزيرة، بمختلف يعني الفاعلين اللي فيها لاسيما الجمعويين، باش تكون شراكات، باش إن شاء الله هاذ الناس هاذو اللي خدامين، يعني نقدرو تعاونو معاهم.

في مجال ديال التكوين المهني، هذا كاين بعض الإشكالات المطروحة من حيث بنيات الاستقبال، بالرغم أنه كاين مجهود كبير وبنيات الاستقبال راه ماشي فقط يعني منين غدوز الكروسة، ولو أنها أولى الأولويات، ولكن بنية الاستقبال هو كذلك المواكبة، هو كذلك يعني كيفاش تيقرى الإنسان، هو كذلك يعني واحد المجهود اللي خصو يكون.

واحنا كنحاولو دابا نخدمو لا مع القطاع الخاص ولا مع القطاع العام، القطاع العام هو المكتب ديال التكوين المهني، والقطاع الخاص راه عندو تقريبا 85 ألف ديال المتدربات والمتدربين، باش يكون واحد العمل وخصنا نوصلو أننا نعطيو هاذ الحاجيات واحد التكلفة، واحد الميزانية باش نعرفو لأن ما نخبيوش على بعضيتنا.

هذه أمور خصها استثمارات، هاذ الاستثمارات كتدار كتكون مرصودة، ولكن خصنا نديرو لها واحد التوجيه اللي يكون هو أحسن، باش ربما ما يكونش عندنا فجميع المؤسسات الإجراءات اللي خصها تكون، ولكن على الأقل تكون واحد العدد ديال المؤسسات اللي عارفين أنها كنمشيو ليها وكنجمعو فيها الوسائل وكنركزو فيها الإمكانيات باش يقدرو البنيتات والوليدات ديالنا، وكنعرفو أنه إذا ابتليت واحد العائلة، راه كيصعاب جدا على الآباء من ناحية التكاليف ومن ناحية يلقاو ذوي الاختصاص.

وبالمناسبة، فالتحدي اللي عندنا ماشي فقط فالتكوين ديال المتدربات والمتدربين اللي تيكونو عندهم هاذ الاحتياج الخاص، ولكن كذلك في تكوين المكونين أو الأساتذة فهاذ المجالات هاذي، اللي هي كذلك أمور مازال خصنا نبذلو فيها مجهودات.

على أية حال، خلاصة القول، نحن أمام حكومة واعية بهاذ الأمر، كاين خطة وطنية يمكن تكلم عليها السيدة الوزيرة، كاين هياكل عندنا فالبلاد راه موجودة، كاين برامج حقيقية في مجالات التشغيل ومجال "ريادة الأعمال" موجودة اليوم، عندها ميزانيات، عندنا الوعي فالحكومة على أنه خص يكون واحد الإجراء خاص لهاذ الفئة هاذي، وبدينا فالأجرأة ديال هاذ الشي.

ونتمناو إن شاء الله من هنا لآخر ديال السنة نقدرو نعطيوكم واحد الحصيلة إيجابية، بعد ما كانو بعض المئات اللي استافدو فـ"أوراش"، ندوزو لبعض الآلاف إن لم يكن أكثر اللي غادي يستافدو.

وكذلك فمجال "ريادة الأعمال"، وغنضربو موعد، راكم على أية حال معنيين بالأمر، ملي غنوصلو لمدونة الشغل، نتمناو يكون قبل نهاية السنة، إن شاء الله، باش نقدرو كذلك ندخلو فهاذ الموضوع، ولكن ندخلو فيه بعمق، بشراكة مع القطاع الخاص، لأن خصنا نكونو واقعيين ونمشيو نحلو المشاكل من الأصل ديالها.

إذن إلى اسمح لي، السيد الرئيس، غادي ندوز للكلمة ديال السيد الوزير، ديال التعليم العالي اللي ما استطعشاي يحضر لأن عندو التزام مع وزير آخر من دولة صديقة، وكان هاذ الالتزام مبرمج قبل، وطلب مني باش نوب عليه في قراءة الكلمة ديالو، ولهذا غادي نبدا الكلمة ديالو، وغادي نقول على أنه السيد الوزير كيقولكم أنه هاذ المداخلة تدخل في إطار التفاعل مع التوصيات الواردة في التقرير القيم الذي أعدته، مشكورة، اللجنة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، حول الموضوع اللي اختاريتوه، البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وأود بهذه المناسبة، أن أتقدم بخالص الشكر للسيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين وبصفة خاصة لأعضاء اللجنة الموضوعاتية على الاهتمام الذي تم إيلاؤه لقضية مجتمعية هامة، تحظى بعناية صاحب الجلالة، نصره الله، حيث ما فتئ جلالته يدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل النهوض بحقوق وأوضاع هذه الفئة من المجتمع المغربي، من خلال برامج تنموية ومشاريع سوسيو اقتصادية دامجة، تكفل لهم ظروف العيش الكريم وتكافؤ الفرص من حيث الولوج إلى الخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

إيماننا منا بالأهمية البالغة التي يكتسيها النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل ضمان إدماج هاذ الفئة وتيسير مسارها الأكاديمي والعلمي، ويتجلى ذلك من خلال توفير، أولا، البنيات التحتية اللازمة اللي كتلاءم مع حاجيات هاذ الفئة.

فهاذ الإطار، تم تجهيز 37 مؤسسة كليا بالولوجيات، و19 مؤسسة تتوفر على وسائل وتجهيزات مكيفة حسب نوع الإعاقة، هذا بالإضافة إلى توفر خمس مؤسسات على منصات إلكترونية كتقدم حلول رقمية لتسهيل الولوج للأشخاص ذوي الاحتياجات أو وضعية إعاقة.

وكتعرفو أنه القطاع عندو واحد المخطط وطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي، اسميتو (PACTE ESRI 2030).

قامت الوزارة فهاذ الإطار، إلى تعميم الولوجيات بمختلف أنواعها ومتطلباتها على صعيد كافة مؤسسات التعليم العالي، الهدف ديال الوزارة هو الأفق ديال 2026، باش يكون 100% من المؤسسات مجهزة كليا بالولوجيات وكتوفر على الوسائل والتجهيزات المكيفة حسب كل نوع إعاقة، هذا التوجه يكرس حرص الوزارة على ضمان الحق في الولوج إلى تعليم عالي

ذي جودة، في انسجام تام مع مبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص.

هاذ المخطط بطبيعة الحال، تدار فيه مشروع استراتيجي كيتعلق بتعزيز الإدماج بكافة الأشكال ديالو، ضمن واحد الإطار متكامل يوفر بيئة مساعدة للتحصيل الأكاديمي، هاذ المشروع فيه 3 ديال المشاريع فرعية، عندها واحد العدد ديال الأهداف ما بين 2022 و2026، يتم تتبع إنجازها بناء على عدة مؤشرات القياس.

- **المشروع الفرعي الأول:** اللي عند الوزارة ديال التعليم العالي، هو تعزيز الإدماج الأكاديمي؛
- **المشروع الثاني:** هو تعزيز الولوجية والربط؛
- **والمشروع الثالث:** هو تعزيز الإدماج الاجتماعي والثقافي.

وكتمثل هاذ الإجراءات المتضمنة فهاذ المشاريع الفرعية في النقط التالية:

- **أولا:** تكييف تجهيزات وأساليب التدريس، الإدماج الأكاديمي، إذن خص الأساليب ديال التدريس والتجهيزات باش تساير الحاجيات ديال الطلبة في وضعية إعاقة، كاين الإعاقة الحركية والإعاقة السمعية والإعاقة البصرية واضطرابات طيف التوحد واضطرابات في التعلم؛
- **ثانيا:** تكوين الأساتذة الباحثين والأطر البيداغوجية والإدارية باش تستقبل وتواكب هاذ الطلبة فوضعية إعاقة؛
- **ثالثا:** إرساء تكوينات جديدة مرتبطة بمجال الإعاقة، تكوينات خاصة؛
- **رابعا:** تعميم وتأهيل البنيات التحتية راه تكلمنا عليها؛
- **خامسا:** توفير بنيات الاستقبال والدعم لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- **سادسا:** تنظيم حملات تحسيسية على مدار السنة باش تنشر ثقافة الإدماج؛
- **وأخير،** التحسيس ونشر ثقافة الإدماج والتآزر والمسؤولية المجتمعية.

حضرات السيدات والسادة،

كما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة، فقد تطور مفهوم الإعاقة مع التطور الذي رافق مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية والمنظومة الكونية، ومن ضمنها الحقوق الاجتماعية، وهو ما يتجلى من خلال إعطاء الأولوية للطلبة ذوي الإعاقة في الاستفادة من السكن الجامعي، كما تنص على ذلك المادة 13 من النظام الداخلي للأحياء والإقامات الجامعية، قامت الوزارة بتمتيع هؤلاء الطلبة في وضعية إعاقة من تخفيض يصل إلى 50% من تعريفة السكن والإطعام بالأحياء الجامعية.

بالإضافة إلى توفير منح تكميلية بالنسبة لهذه الفئة، والموسم الجامعي 2023-2022 بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة اللي استافدو من خدمات السكن والإطعام الجماعي ما يناهز 455 طالبا وتخول 28 بطاقة إطعام بالنسبة للطلبة غير المستفيدين من السكن الجامعي، كما تم تخويل 325 منحة لفائدة الطلبة في وضعية إعاقة خلال نفس الموسم.

من أجل تجويد الخدمات الاجتماعية الموجهة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، الوزارة اليوم خدامة على واحد الحزمة ديال الإجراءات:

- أولا: البناء ديال المرافق الصحية المطابقة لمعايير الإعاقة، أشخاص محدودي الحركة؛
- ثانيا: إحداث خلية على مستوى كل حي جامعي لاستقبال ومواكبة الطلبة في وضعية إعاقة؛
- ثالثا: المساهمة في تأهيل مصالح الشؤون الطلابية في مجال الإدماج الجامعي والمواكبة للطلبة في وضعية إعاقة؛
- رابعا: توفير المنصات الإلكترونية؛
- خامسا: تخصيص جائزة سنوية لأفضل حي جامعي دامج؛
- سادسا: تنظيم ندوات موضوعاتية بطبيعة الحال في إطار أنه التوعية تكون بالحقوق ديال الطلبة في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى المساهمة في إحداث نوادي تعنى بقضايا الطلبة في وضعية إعاقة.

حضرات السيدات والسادة،

ختاما، السيد الوزير يود أن يحيطكم علما بأن الوزارة قد أصدرت بمناسبة الدخول الجامعي المقبل مذكرة للسادة والسيدات رؤساء الجامعات من أجل اتخاذ كافة التدابير التيسيرية لولوج أسلاك التكوين بالمؤسسات الجامعية.

- أولا: وضع شباك خاص للتسجيل يراعي خصوصية الفئة المستهدفة؛
- ثانيا: تكييف الاختبارات المخصصة لهذه الفئة مع نوعية الإعاقة، قصد ضمان حقهم في ولوج مختلف الأسلاك؛
- ثالثا وأخيرا: إيلاء عناية خاصة لتوفير المعدات البيداغوجية الخاصة بكل فئة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير جامعتنا وبلدنا الحبيب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة.

وعذرا إن أطلت عليكم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير،
السيدة رئيسة اللجنة،
السيدات والسادة المستشارين،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، لابد لنا أن ننوه بمبادرة مجلسكم الموقر التي تترجم الاهتمام البالغ الذي يوليه البرلمان بصفة عامة لقضايا حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما نعبر عن دعمنا وتقديرنا لمجموعة العمل الموضوعاتية الموقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، التي اشتغلت وفق منهجية تشاركية وبرنامج عمل واضح لإعداد تقرير موضوعاتي حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

وأريد بهاته المناسبة، أن أشكركم، السيد الرئيس المحترم، وأن أنوه وأهنئ السيدة الرئيسة والسيد المقرر وكل أعضاء اللجنة على خلق هاذ اللجنة الموضوعاتية، لأنها صراحة اعطاتنا واحد الآلية، ونقول أكثر واحد المجال للاشتغال جميعا المؤسسة التشريعية والحكومة والمجتمع المدني، وصراحة اشتغلنا فواحد الجو يطبعه المسؤولية والاحترام وبعيدا عن الشعبوية، وعلى أن تركب يعني فئة ضد فئة أخرى على حساب الأشخاص في وضعية إعاقة.

فتنفيذا للتوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله وأيده، كلنا منخرطون في الاشتغال جميعا من أجل تحديد الأولويات للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، وكان هاذ العمل اللي هو كان عمل قيم جدا، كان اعطانا الفرصة باش نوقفو جميع على الإنجازات التي تم تحقيقها، ولكن أيضا على الإكراهات اللي كاينة، وعلى النواقص اللي مزال خصنا نشتغلو عليها، من أجل تحديد الرافعات الأساسية، من أجل قفزة نوعية للنهوض بالأشخاص بوضعية إعاقة في بلادنا، فمرة أخرى شكرا لكم على هاذ المبادرة.

وقد كانت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة رهن إشارة اللجنة من خلال استقبال السيدة رئيسة اللجنة والسيد المقرر وأعضاء اللجنة وتقديم عرض في يونيو حول استراتيجية الوزارة، بالإضافة إلى المساهمة في اللقاء المنظم بورزازات الذي.. اللي هو كان منظم فواحد الإطار خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن بالموازاة كانت فرصة باش التقينا مع أعضاء اللجنة، وكذلك كانت فرصة باش التقينا جميع مع المجتمع المدني بجهة درعة - تافيلالت وخاصة بورزازات، وكان واحد النقاش مفتوح اللي صراحة كان مسؤول، وفيه انخراط الجميع من أجل النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة.

ولا شك أن هذا التقرير من خلال مخرجاته وتوصياته، قد أحاط وأوفى بما تم إنجازه على مستوى السياسات والبرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، ووقف عند التحديات والمتطلبات اللازمة للوفاء بمختلف الالتزامات، سواء منها المعلنة في البرنامج الحكومي أو تلك المتعلقة بتكييف وملاءمة المنظومة التشريعية والتنظيمية مع أحكام الدستور ومتطلبات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والمعايير الأمامية ذات الصلة.

وتشكل هاته المخرجات والتوصيات بالنسبة لنا إضافة نوعية ستعزز وتغني التقييم الذي قامت به وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة للمخطط الوطني الأول لتنفيذ السياسة العمومية 2017-2021، حيث يتوجب علينا أخذها بعين الاعتبار في تدقيق التوجهات الجديدة للمخطط الوطني الثاني لتنفيذ السياسة العمومية اللي هو مخطط 2022-2026 واللي انتهت الوزارة من بلورته، واللي غادي يكون التقديم ديالو أمام اللجنة الوزارية اللي كيترأسها السيد رئيس الحكومة، ولكن بدينا فالتفعيل ديال العدد من المقتضيات ديالو.

وهاذ المخطط الوطني الثاني 2022-2026 للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة عندو أربع محاور أو أربع توجهات أساسية هي: الوقاية من أسباب الإعاقة، وهذا هو المدخل الأول؛ وبيئة ولوجة ودامجة؛ والتضامن والتمكين الاقتصادي؛ وتحقيق المساواة والدمج الاجتماعي.

ويتطلب تحقيق هاته التوجهات وضع مؤشرات للتتبع وتحديد مسؤولية مختلف القطاعات وإشراك المجتمع المدني في مختلف المراحل، مع تقوية التشاور مع الجماعات الترابية وتقديم الدعم لها لإدماج قضايا الإعاقة في البرامج والمخططات الترابية.

وتعمل الوزارة، اقتداء بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وتفعيلا لمقتضيات دستور المملكة، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا والقانون الإطار رقم 97.13، واعتبارا لمخرجات النموذج التنموي، وتنزيلا لالتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، وأخذا بعين الاعتبار مقترحات المشاورات الجهوية مع المجتمع المدني والفاعلين الترابيين للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة اللي قامت بها الوزارة.

بحيث تعمل الوزارة حاليا على تنزيل هذه التوصيات عبر برامج وركائز استراتيجية جديدة اللي هي جسر لتنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة، خاصة المحور الأول والمحور الثالث المتعلقين على التوالي بتطوير منظومة اجتماعية ذكية ودامجة والأسرة ومنظومة القيم والاستدامة.

أنتوما سمعتو البارح كان عندنا تدشين ديال واحد منظومة رقمية بمدينة الرباط، بحيث كان إطلاق "الشباك الاجتماعي الموحد الرقمي" بمركز

(COAPH[5]) اللي هو مركز مساعدة ومواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة، وكان هناك استحسان كبير لهاذ المنظومة الرقمية، اللي سهلت الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة للخدمات الاجتماعية وللفئات في وضعية هشاشة بصفة عامة.

حيث تروم هذه الاستراتيجية إلى إرساء مقاربة الدعامة البنيوية لمواكبة ودعم الأسر وتقريب الخدمات من الأشخاص في وضعية إعاقة وتطوير وتعميم مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للوزارة، اللي في 2022 هاذ المراكز ديال (COAPH) تم الربط ديالهم كاملين بالأنترنيت وتمت إعادة التهيئة ديالهم كاملين، لأن كانو هوما اللي اعتمدنا عليهم في المقاربة الرقمية من أجل مواكبة الجمعيات ومواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى المنصات الرقمية، وهذا كان بجميع الأقاليم والعمالات.

ولقد كانت قضايا الإعاقة حاضرة في المشاورات الجهوية التي أطلقتها الوزارة، وتعتبر هذه الاستراتيجية تقدم جزء من الجواب على الانتظارات والتحديات التي عبر عنها الفاعلون الترابيون والجمعيات والقطاع الخاص.

هذا، ولقد وقفتم من خلال هذا التقرير عند الترابط الهيكلي القائم بين مجموعة من الأوراش الوطنية، والتي ستمكننا من استكمالها من إحداث تحول نوعي في مجال تأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة واندماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها، وفي مقدمة هاته الأوراش منظومة الحماية الاجتماعية ومنظومة الاستهداف.

نبغي نقول للسيد المستشار البداية هي منظومة الاستهداف ماشي الدعم، لأن منظومة الاستهداف هي اللي غتبين لينا شكون اللي خصو يستافد من الدعم؟ وشكون اللي ما خصوش يستافد من الدعم؟

فهاذي هي البداية، منظومة الاستهداف وفي إطار منظومة الحماية الاجتماعية والربط بالسجل الاجتماعي الموحد وكذا النظام الجديد لتقييم الإعاقة، الذي سيشكل المرجع الأساس لإصدار البطاقة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة المنصوص عليها في المادة 23 من القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

حضرات السيدات والسادة،

وإذ تعرف الساحة الوطنية في الوقت الراهن تحولات عميقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، قوامها تحقيق الإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، فإن قضية النهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة تطرح نفسها بإلحاح كقضية مركزية داخل هاته التحولات، الأمر الذي يدفعنا لتحمل المسؤولية السياسية والمجتمعية لإدماج قضية الإعاقة في صلب الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة بتنزيلها، وخاصة ما يتعلق بإرساء منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة، والتي يجب أن تشمل الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، كمدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتيسير استفادتهم ومساهمتهم في سيرورة البناء التنموي.

وبالتالي، فإن حماية الأشخاص في وضعية إعاقة، يمر بالضرورة عبر توفير بيئة مؤسساتية، تدمج قضايا الإعاقة في كل آليات ورش الحماية الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال دعم الأسر في ظل سياسة عمومية مندمجة للأسر، تُفَعل في إطار ورش الحماية الاجتماعية، وتجعل من الأسرة الوحدة الأساسية للاستهداف ووعاء للتمتع بالحقوق وفضاء للتماسك الاجتماعي.

ومقاربة استهداف الأسر أساسية تنسجم مع قانون الحماية الاجتماعية، وكذا قانون الإطار المتعلق بالنهوض بأوضاع حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة المادة 6 المتعلقة بنظام الدعم الاجتماعي، الذي يجعل من الأسر أحد مكونات الاستهداف الرئيسية.

وفي هذا الإطار، نعمل جاهدين على توفير الظروف الملائمة لإصدار بطاقة الإعاقة وربطها بالسجل الاجتماعي الموحد، عبر منظومة معلوماتية مندمجة، في إطار الالتقائية مع القطاعات المعنية.

في هذا الإطار، عملت الوزارة، بتنسيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الداخلية، على إعداد مشروع مرسوم بطاقة الإعاقة لتحديد شروط وكيفيات الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة، حيث تم التوقيع على هاذ المشروع المرسوم بالعطف من طرف جميع الوزراء المعنيين واستكمال دراسة مقتضياته مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، في انتظار عرضه على مصادقة مجلس الحكومة.

كما يتم الحرص من خلال تصميم النظام المعلوماتي الخاص بهاته المنظومة على تضمينه معطيات تتعلق بالسجل الاجتماعي الموحد.

وللإشارة، فقد اشتغلت الوزارة على تحضير دفتر تحملات لهاذ النظام المعلوماتي لبطاقة الإعاقة وأيضا عن طريقة ربطه بالسجل الاجتماعي الموحد، من أجل - كما قلت - تسهيل الاستهداف للدعم، ولكن أيضا توسيع سلة الخدمات الطبية، لأن هاذ الربط ما بين بطاقة الإعاقة والسجل الاجتماعي الموحد ومنظومة الحماية الاجتماعية، غادي يخلينا نحسنو الاستهداف لكل الخدمات، بما فيها الدعم، التمدرس وما إلى غير ذلك.

ولكن أيضا الربط مع المنظومة الطبية اللي غادي تخلينا باش نوسعو سلة الخدمات الطبية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك لضمان التقائية النظامين باستثمار أمثل للمعطيات التي توفرها في تيسير استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من البرامج والخدمات الداعمة.

وتعمل الوزارة حاليا على التحضير لتنزيل هاذ النظام، سواء من خلال تعبئة شراكات جديدة وفاعلة مع وزارة الانتقال الرقمي ووكالة التنمية الرقمية، من أجل الاشتغال مع وكالة التنمية الرقمية لإعداد هذا النظام المعلوماتي الوطني لتدبير طلبات الحصول على بطاقة الإعاقة، واشتغلنا مع وزارة الصحة

[5] **C**entres d'**O**rientation et d'**A**ssistance des **P**ersonnes en Situation de **H**andicap

ووزارة الداخلية على المسطرة كلها من الأقاليم حتى لإصدار بطاقة الإعاقة.

ومن خلال تطوير بنيتها التحتية وتأهيل الموارد البشرية، خاصة على المستوى المحلي، وتعبئة الموارد المالية اللازمة، من خلال التعاون الدولي مع البنك الدولي، اللي اعطى دعم خاص لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، لإصدار النظام المعلوماتي لبطاقة الإعاقة.

هذا، بالإضافة إلى الموارد التي سيتم تخصيصها في إطار ميزانية الدولة، إذن اشتغلنا باش كلشي يكون مرسي، من التصور للنظام المعلوماتي للربط مع منظومة الحماية الاجتماعية حتى للتمويل، كلشي عندنا واجد، إن شاء الله، غير تصدر البطاقة أو المرسوم، لأنه هو اللي تيأطر هاذ الشي كامل، وإن شاء الله، غادي نشتغلو مكثفين جميعا لإصدار هاذ البطاقة، اللي هي المدخل الأساسي للاستهداف وللاستفادة من الخدمات.

وإيمانا منا بضرورة ربط الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة بفتح الباب أمام الولوج إلى الخدمات، نعمل حاليا على التنسيق مع مجموعة من القطاعات الحكومية من أجل تسهيل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية العامة والمتخصصة بشكل ميسر، وكذا خدمات التنقل والاستفادة من شروط تفضيلية للسكن بالنسبة لأسرهم، ونستثمر في هذا الإطار نتائج الدراسة التي أجرتها الوزارة بخصوص وضع نظام للدعم الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

إذن المشاورات قائمة مع جميع القطاعات الحكومية باش نخرجو هذه الالتزامات في أقرب وقت، إن شاء الله.

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار لبعد الإعاقة في مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي يتم إصدارها، وكذا مختلف السياسات القطاعية والبرامج التنموية، سواء تلك المتعلقة بمجال الصحة والتغطية الصحية أو التعليم أو التشغيل أو غيرها من المجالات التي تتطلب تحقيق الالتقائية بين تدخلات مختلف الفاعلين.

كما نعمل على تعزيز الشراكات لتنفيذ برامج ذات قيمة مضافة في المجال، بالإضافة للشراكة اللي ذكرتها مع وزارة الانتقال الرقمي ووكالة التنمية الرقمية، إذن هناك شراكات جديدة من أجل جيل جديد من الخدمات الصحية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال إحداث مراكز طبية اجتماعية، انتوما شفتو الشراكة اللي وقعناها مع وزير الصحة والحماية الاجتماعية، من أجل خلق في كل عمالة وإقليم مركز طبي، مراكز جديدة من نوع جديد، اللي مراكز اجتماعية طبية واللي فيها الالتقائية ما بين الخدمات الاجتماعية والخدمات الطبية.

واللي مرة أخرى التوفر على بطاقة الإعاقة غادي يسهل لنا من الولوج لهذه المراكز وبطريقة يعني في حينه يتم تحديد المسار الكامل للخدمات الاجتماعية والخدمات الطبية على جميع المستويات الإقليمية والجهوية، بشراكة - كما قلت - مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وتعتبر هاته المراكز منصة للتواصل والتنسيق بين المهنيين الصحيين والعاملين الاجتماعيين والمؤسسات الأخرى المعنية.

وبفضل منظومة المعلومات لبطاقة الشخص في وضعية إعاقة، يمكن الربط بين منظومة المعلومات الطبية والصحية ومنظومة المعلومات الاجتماعية للاستجابة لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

إضافة إلى مشروع تحديد سلة الخدمات الصحية الميسرة، هاذ الشي ف (l'AMO[6])، وحاليا ما كاينش البعد ديال الإعاقة ملي غادي تجي بطاقة الإعاقة في (l'AMO) غادي تبان خدمات جديدة اللي غادي نضيفوها لسلة الخدمات الطبية اللي غادي يستافدو منها الأشخاص في وضعية إعاقة، وكنشتغلو - كما قلت - مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي ومع (la CNSS) لتحسين الولوج، لتحديد هاذ سلة الخدمات الطبية الإضافية.

وأيضا لتحسين الولوج للتربية والتعليم بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بحيث تم توقيع شراكة أيضا مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، من أجل تعزيز التربية الدامجة، خاصة برفع عدد أقسام الموارد في المدارس، يعني هذا كان شراكة اللي وقعناها مع الوزارة باش يكون الرفع ديال أقسام الموارد في المدارس.

وحاليا راه اجتمعت اللجنة التقنية هذا الأسبوع اللي فات باش كيشتغلو حاليا على تعزيز الربط ما بين التعاون الوطني لأن التمثيلية ديالنا في الجهوية هي التعاون الوطني ومع الأكاديميات باش الدخول المقبل، إن شاء الله، يتم في أحسن الظروف لتسهيل تسجيل ديال الأطفال، سواء في المراكز الصحية اللي تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والأسرة أو في المدارس والتنسيق فيما يخص خلق هذه أقسام الموارد بالمدارس.

أيضا، أود أن أشير إلى أنه تم توقيع شراكة مع مركز محمد السادس للبحث والابتكار من أجل البحث العلمي للتشخيص الجيني للتوحد، الهدف ديال هذا البحث العلمي هو وضع واحد خريطة وطنية للتوحد في جميع الأقاليم وجهات المملكة، واحنا كنشتغلو عليه مع مركز محمد السادس للبحث والابتكار، باش نبداو في الدراسة الميدانية لتحديد هاذ الخريطة الوطنية.

أيضا، نشتغل مع وزارة الصحة على التشخيص المبكر اللي غادي يمكنا من - كما قلنا - الوقاية والتكفل بالأشخاص اللي هوما في وضعة إعاقة منذ الصغر اللي غادي يساعدنا باش، أولا، إنجاح الإدماج الاجتماعي ديالهم، ولكن أيضا تخفيف الكلفة الميزاناتية على المجتمع وعلى الدولة بفضل هاذ التشخيص المبكر للإعاقة.

كما أود أن أشير وقد أشار لها السيد الوزير مشكورا، أن هناك

[6] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire

الاشتغال على توقيع شراكة مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات في إطار هاذ برنامج "أوراش"، لأن الهدف ديالنا هو تحسين ظروف تشغيل الأطر والعاملين الاجتماعيين.

احنا تنعرفو عندنا واحد 12 ألف تقريبا عامل اجتماعي اللي كاينين في عدد من المراكز، ولكن ماشي كلهم كيشتغلو في ظروف جيدة، فلهذا عندنا ياله دبا 6000 وغادي نعطي الأرقام فيما بعد اللي واحد 6800 حاليا اللي هي عندها التغطية الصحية وعندها الظروف الجيدة.

فهاذي أشياء ما يمكنش نقبلوها في إطار الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية، وفي إطار انخراط الحكومة من أجل تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، لهذا كنواكبو الجمعيات، جميع الجمعيات احنا فتحنا واحد المشاورات وواحد التواصل مع جمعيات المجتمع المدني اللي كنشكروهم واللي كنواكبوهم باش تكون التغطية الصحية الشاملة لجميع العاملين الاجتماعيين.

وفي ظل هاذ البرنامج أيضا اللي غادي يجي يعزز البرامج والمجهودات اللي كنقومو بها مع قطاعات أخرى، هاذ البرنامج مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات غادي يمكننا من تحسين ظروف العمل المستدام بالنسبة لواحد الفئة من العاملين الاجتماعيين، ولكن أيضا بتشغيل عدد من الأشخاص اللي هوما غيكونو في برنامج "أوراش" بالمراكز الصحية وغادي يكون عندهم تكوين وغادي يخرجو بإشهادات، إذن جزء غادي يكون عندو تكوين ويخرجو بإشهادات، وجزء غيكون تعزيز العمل والشغل المستدام بالنسبة للأطر أو العاملين الاجتماعيين فهاذ المراكز الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

أيضا، تكلمت على الشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وتفعيلا للقانون الإطار 97.13 قمنا أيضا بمشاورات مع القطاع الخاص عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، مشكورين، من أجل بلورة الإطار التعاقدي لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

وتنشكر ممثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأن فعلا هناك مشاورات مكثفة واللي حاليا تنشوفو، أولا تجارب نموذجية غادي نبداو بها في إطار تحضير الإطار التعاقدي لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص.

ونبغي نشير لواحد الشراكة نموذجية مهمة جدا وقعتها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع وزارة الصناعة والتجارة والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية، اللي مكنتنا حاليا من تشغيل واحد العدد من الأشخاص اللي هوما عندهم إعاقة ذهنية في عدد من المراكز أو شركات التسويق والتوزيع، وهذا احنا تنواكبوه أيضا باش تكون هاذ الشراكة النموذجية أساس نبنيو عليه عدد من مثلا الإطار التعاقدي مع القطاع الخاص.

حضرات السيدات والسادة،

يتم إيلاء أهمية بالغة لموضوع الحكامة والتنسيق من خلال تحسين فعالية الإطار المؤسساتي الوطني المتمثل في اللجنة الوزارية لتتبع تنفيذ السياسات والبرامج في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتقوية قدرات اللجنة التقنية المنبثقة عنها.

وفي هذا الإطار، وعلى غرار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللي هي عملناها على شكل لجنة وطنية باش يشاركو فيها القطاعات الحكومية، ولكن أيضا القطاع الخاص، المجتمع المدني، وممثلي المجالس الترابية المنتخبة.

نحن نعمل حاليا كنقترحو على السيد رئيس الحكومة باش هاذ اللجنة الوزارية اللي هي مكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والبرامج في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أنها تولي لجنة وطنية، باش يدخل القطاع الخاص، ويدخل المجتمع المدني، ويدخلو ممثلي المجالس المنتخبة، باش نشتغلو فواحد الإطار موسع ديال الحكامة كيف ما درنا بالنسبة لموضوع المساواة وتمكين المرأة تكون عندنا آلية ذيك الساعة، آلية لتتبع واحد مؤشرات الجودة ديال كل القطاعات ماشي غير القطاعات الحكومية، لأن مسألة الإعاقة وشفناها في الاشتغال مع اللجنة هي مسألة مجتمعية، تهم الجميع.

فلهذا يجب أن نحدد مسؤولية كل جهة، ونحدد مؤشرات للرقي بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة ونديرو منظومة معلوماتية للتتبع، فاحنا مستعدين من الناحية التقنية ومن الناحية المؤسساتية، فإذن، إن شاء الله، إذا تم تحويل هذه اللجنة الوزارة للجنة وطنية غادي تكون واحد الآلية ديال الحكامة والتنسيق اللي غادي تحقق النجاعة اللي شارت لها اللجنة في عملها مشكورة.

كما حظي موضوع الحكامة بأهمية خاصة داخل استراتيجية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، استراتيجية "جسر" من خلال اعتماد رافعات من شأنها تقوية حضور وفعالية تدخل مختلف مكونات القطب الاجتماعي كالالتقائية والحكامة الرقمية والتنزيل الترابي والشراكة، وإحداث جيل جديد من الآليات على المستوى المحلي، خاصة أيضا الإبداع الاجتماعي؛ الإبداع الاجتماعي أساسي جدا لمواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة والاستفادة من المؤهلات المجالية.

كما أود أن أشير إلى إحداث آليات كالشباك الاجتماعي الموحد الرقمي "جسر" اللي أشرت لو كان الإطلاق ديالو في بنجرير وكان البارح الإطلاق ديالو في الرباط والذي سيشكل دعامة أساسية لعمل مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة المحدثة على صعيد مختلف الأقاليم وعمالات المملكة.

كما تعمل الوزارة على إرساء قطب اجتماعي قوي من خلال تعزيز دور التعاون الوطني كفاعل أساسي في مجال المساعدة الاجتماعية ومساعدة القرب وإعادة تموقع وكالة التنمية الاجتماعية في مجال الهندسة الاجتماعية والحاضنات الاجتماعيات، وتنشيط الحاضنات الاجتماعيات في المجال الإقليمي والجهوي.

وتماشيا مع التحولات الهيكلية التي يوصي بها النموذج التنموي الجديد، وبالنظر لأهمية الرقمنة في تسهيل الولوج وعصرنة المرفق العمومي وتحسين

حكامته، تعمل الوزارة حاليا على رقمنة العديد من المساطر المتعلقة بالبرامج التي تستهدف الأشخاص في وضعية إعاقة وتسريع التحويل الرقمي للقطب، بحيث أننا حضرنا استراتيجية ديال التحول الرقمي اللي كنفعلو فيها حاليا، تعمل إذن وتنفيذ البرامج المختلفة من خلال اعتماد مجموعة من المنصات الرقمية التي تسهل التواصل والتفاعل بين فئات في وضعية إعاقة والوزارة، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية بشكل أكثر فعالية.

هذا، وتتيح هذه المنصات الرقمية تسريع وتسهيل عمليات التنزيل الترابي لبرامج المشاريع بطريقة متكاملة ومبتكرة.

حضرات السيدات والسادة،

بخصوص نظام تقييم الإعاقة، نهجت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة مقاربة تعتمد التنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين، ونبغي نشير هنا إلى أننا وقعنا شراكة مهمة مع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" باش كنشتغلو جميع مع المجالس الترابية من أجل بناء وخلق مراكز اجتماعية ذات جودة.

إذن هاذ الالتقائية، سواء في مراحل التخطيط والتنفيذ والتفعيل، حيث أشرفت أيضا لجنة القيادة التي تضم في عضويتها القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر بالموضوع على المصادقة على مخرجات مختلف هذه المراحل.

كما عرف مسلسل الإعداد مساهمة فعاليات المجتمع المدني من خلال عدة لقاءات مع الشبكات العاملة في مجال الإعاقة، تم خلالها استعراض ومناقشة مكونات هذا النظام، اشتغالنا بطريقة منتظمة ومكثفة الحوار وباب الوزارة كان مفتوحا لجميع تمثيليات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

وأشكرهم لأن اعطاونا مقترحات مفيدة جدا اللي تضمينها لدفتر التحملات لكل سنة، سواء في 2022 ولا في 2023 فيما يخص طبعا صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

إذن تم خلال هذا اللقاءات استعراض ومناقشة مكونات هذا النظام.

وعلى المستوى المنهجي، تميز إعداد هذا النظام بتنفيذ مرحلة تجريبية بكل من مدينتي الرباط والقنيطرة شارك فيها الأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف أنواعها ودرجاتها، هذا فيما يخص نظام تقييم الإعاقة، ولكن بصفة عامة تنشتغلو مع جمعيات المجتمع المدني، وأشكرهم لأن المقترحات ديالهم كانت دائما هي قيمة ومفيدة ومغنية لبرامج واستراتيجية الوزارة.

حضرات السيدات والسادة،

في مجال الولوجيات، نعمل على تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، وذلك بشراكة مع 22 جماعة ترابية، تنوسعو العدد ديال الجماعات الترابية وتنواكبهم من خلال إنجاز دراسات تشخيصية والقيام بالأشغال، لإرساء الولوجيات وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وتشكرو الجماعات الترابية، كلها تواصلت معنا، وبغاو يعممو هاذ البرنامج واحنا تنشتغلو عليه، وتحسيس وإذكاء الوعي العام حول الولوجيات.

كما نطمح إلى تعميم هاذ البرنامج ليشمل - كما قلت - مختلف مدن وأقاليم المملكة، لأن هاذ البرنامج يشكل رافعة أساسية لإذكاء الوعي لدى مكونات الحكامة المحلية بأهمية حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة وبأهمية الولوجيات.

ويعتبر القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات بالرجوع إلى تاريخ صدوره، اللي هو كان في 2003 ومراعاة السياق والظرفية التي جاء فيها، إطارا مرجعيا في المجال، يهدف إلى سد الفراغ التشريعي في هاذ الجانب والتعريف بالولوجيات وتحديد مكوناتها، وهذا ما يفسر تضمينه بعض العبارات التي قد تكون متجاوزة، كما أن الولوجيات مجال تتداخل فيه مجموعة من الاختصاصات.

نبغي نقول بأن هاذ البرنامج هو برنامج ناجح، واحنا غاديين تنوسعو فيه، ويتم تنفيذ القانون رقم 10.03 من خلال مرسوم تطبيقي، وأيضا، كما قلت، احنا منفتحين على جميع الجماعات والمجالس الترابية اللي تواصلت معنا لتوسيع هذا البرنامج.

ويبدو أن هاذ الإشكالية ديال نقص الولوجيات مرتبطة بالجانب التطبيقي العملي أكثر من الجانب التشريعي والمعياري، ويرجع ثقل تطبيق القرارين المصادق عليهما إلى مجموعة من العوامل الموضوعية، عبر نقص مثلا الخبرة في هذا المجال، هاذ الشي علاش احنا تنواكبو المجالس المنتخبة الترابية بدراسة وبخبرة، من أجل إرساء الولوجيات في مجالسهم أو في جماعاتهم.

يعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا في شتى المجالات المرتبطة بالولوجيات وعلى عدة مستويات، حيث تساهم جمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة في مرحلة التشخيص المتضمنة في البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، كما نشير أنه يتم إشراك مختلف تمثيليات الإعاقات في مسار الإنتاج المعياري للولوجيات.

حضرات السيدات والسادة،

تنكب الوزارة حاليا على مراجعة خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، على ضوء منظومة الاستهداف الوطنية، المتمثلة في السجل الاجتماعي الموحد وتجويد حكامة خدماته ودعم القدرات التدبيرية للشركاء المتدخلين، وتقوية آليات التتبع والتقييم الميدانية في التفاعل البناء مع مقترحات الجمعيات الشريكة على المستوى المحلي.

كما يتم العمل على تعزيز دور ومكانة مراكز استقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني، التي تضطلع بتفعيل خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

هذا، وتعمل الوزارة على الرفع من عدد المستفيدين من برامج دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وتعميم خدماته، اللي نقدر نقول أنه مثلا في 2021 كانت عندنا 20.406 طفل مستفيد من التمدرس، وهاذ السنة في 2023 تم تسجيل 27.000 طفل، إذن هناك واحد الرفع كبير من عدد الأطفال، بفضل الرقمنة، وبفضل طبعا تصور جديد لتقوية أو رفع عدد المستفيدين من هاذ

البرنامج.

كما أود أن أشير، إلى أن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تنشتغلو مع وزارة التربية الوطنية باش نخلقو "مسار دامج"، كما كان مسار في التربية الوطنية، غادي نديرو برنامج "مسار دامج"، باش الأطفال اللي تيتسجلو عندنا في برامج التمدرس غيكون حتى هم باينين عند وزارة التربية الوطنية، لتسهيل عملية الإدماج وتسهيل برامج التربية الدامجة.

فالمشروع ديال "مسار دامج" درجنا في إطار اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية، وإن شاء الله، هاذ السنة غادي نجربوه، لأن مازال ما ارسلناش المنظومة المعلوماتية برمتها، ولكن من السنة المقبلة، إن شاء الله، غادي يكون التفعيل ديالو، بأن جميع الأطفال اللي غيكنو تيستفدو من التمدرس في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، غادي يدخلو في برنامج "مسار دامج".

نبغي نشير إلى أن، تنتكلمو على هاذ 27.000 طفل اللي تسجلت هاذ السنة، اللي تتستافد من برنامج صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ما تنتكلمش على آلأطفال اللي هم يا ما تيستفدوش ولكن تيدرسو في هاذ المراكز بواحد الثمن اللي هو يا تيكون تيحاول ما أمكن للجمعيات أنه يكون مقدور عليه من طرف الأسر، فهاذ الأطفال اللي هم كان العدد ديالهم في 2021، 4174 طفل، ارتفع العدد ديالهم إلى 6139 طفل.

نبغي نشير أيضا إلى أنه بفضل الدعم ديال الحكومة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بتخصيص 500 مليون درهم لهاذ البرامج وللجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، تحسن عدد تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، كيما تكلمنا عليه، ولكن أيضا تحسنت ظروف اشتغال العاملين الاجتماعيين والأطر فالجمعيات، بحيث أنه اللي نقدر نقول أنه كان عدد الأطر فـ 2021، 5671 إطار اللي هوما (déclarés) فهاذ البرامج، وهاذ السنة عندنا 6800 إطار اللي هوما (déclarés) اللي هوما كاينين فهاذ البرامج، وكيما قلنا مع السيد وزير الشغل، احنا كنشتغلو باش جميع الأطر اللي كنشتغل تكون عندها التغطية الصحية، وتكون عندها الإمكانية أنها تشتغل في ظروف جيدة.

نبغي نشير أيضا، إلى أنه دائما في إطار "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، هناك أيضا برامج التمكين الاقتصادي بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، والإحصائيات اللي عندي، كتقول بأنه كان عندنا فسنة 2019 كان عندنا 346 مشروع اللي استافدو منو الأشخاص فوضعية إعاقة بالنسبة للتمكين الاقتصادي، وما يسمى (AGR[7]) الأنشطة المدرة للدخل، في سنة 2020، 414 مشروع، في سنة 2021، 320 مشروع، وفي سنة 2022 تم تخصيص الدعم لتمويل 1000 مشروع، وأيضا في سنة 2023، 1000 مشروع.

إذن تنشوفو التطور المهم جدا اللي كيعرفو برامج دعم الأنشطة المدرة للدخل وتحقيق التمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، اللي أنا شخصيا كنسميهم "الأشخاص ذوي الإرادة" ماشي "ذوي الإعاقة"، بالنسبة لي "الأشخاص ذوي الإرادة"، لأن ملي كنشوفو القدرة والجدية اللي كيشتغلو بها ملي كنعطيوهم، ملي كيكون عندهم الفرصة أنهم يشتغلو في إطار مشاريع؛ فكل التحية والتقدير لهاذ الأشخاص ذوي إرادة.

نبغي نشير أيضا، ولو أننا غادي نمولو 1000 مشروع، 1000 مشروع، راه تقدم فالمنصة 9000 طلب للدعم، وغادي نمولو 1000، وكنبقاو بعاد على العدد اللي تقدم، ولهذا منظومة الاستهداف مهمة جدا، وبطاقة الإعاقة اللي غتمكننا من ربط منظومة الإعاقة بمنظومة الحماية الاجتماعية وبالاستهداف غادي تحسن الاستهداف، وغادي نركزو الدعم طبعا للأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة اللي هومايا في ظروف صعبة، واللي غادي تكون أيضا برامج اجتماعية أخرى ممكن يستافدو منها في بطاقة الإعاقة، هناك الدعم ولكن هناك أيضا الخدمات الاجتماعية الأخرى.

كما نتوجه إلى اعتماد كما قلنا ا"لتمويل الدامج"، هاذي مقاربة جديدة كنشتغلو عليها فالوزارة، هو أيضا التمويل الدامج أو القروض الصغرى بالنسبة لمشاريع الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالنسبة لمشاريع النساء أيضا في وضعية صعبة.

فهاذ التمويل الدامج أو ما يسمى أيضا بالتمويل الشامل، سيمكننا من تعزيز برنامج جسر التمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة لدعم مشاريع مدرة للدخل، وكذا اعتماد معايير جديدة للرفع من جودة المعينات والأجهزة المسلمة للمستفيدين وبتنسيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، هذا فيما يخص المعينات التقنية والطبية.

في هذا الإطار، لابد من التذكير أيضا بأن الوزارة كتعمل بواحد الطريقة مكثفة مع مؤسسة التعاون الوطني مشكورة، وكنشكر أطر السيد المدير والأطر ديال المؤسسة التعاون الوطني، لأن هناك واحد الاشتغال مكثف وقوي من أجل تسريع منح الدعم، لكن كنشتغلو أيضا على الرقمنة ديال مسطرة الدعم باش ما يبقاش عندنا هاذ التأخير هو فالدعم، حاليا الحمد لله، جزء كبير من المراكز أو الجمعيات توصلت بالدعم، الجمعيات اللي ما توصلاتش بالدعم هي الجمعيات اللي ما حطاتش الملفات ديالها كاملة، لكن بفضل المسطرة الرقمية غادي يبدا يبان عندنا بطريقة شفافة، شكون اللي حط الملفات ديالو، شكون اللي ما حطهاش، والتتبع الحيني لعملية دعم الجمعيات.

كنبغي نشكر أيضا وكالة التنمية الاجتماعية، لأن في إطار برامج الأنشطة المدرة للدخل مع (l'ANAPEC) كنشتغلو معهم باش كيكون هناك مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة لبلورة مشاريعهم، وإن شاء الله في إطار الحاضنات الاجتماعيات لأن احنا كنعممو فيها على صعيد العمالات والأقاليم

[7] Les **A**ctivités **G**énératrices de **R**evenus

غادي يكون هناك مواكبة مقربة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد شكري لكم، مؤكدة أن هذا التقرير والتفاعل معه والمساهمة فيه يشكل بالنسبة لنا مناسبة لإثراء النقاش العمومي في مجال الإعاقة والاستماع إلى أراء كل المتدخلين واقتراحاتهم والعمل معا على أجرأتها وتنزيلها في إطار المسؤولية المشتركة والاحترام، الذي ميز - كما قلت - التفاعل اللي كان عدنا مع اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالإعاقة، من أجل - كما قلت - تحديد الرافعات الأساسية لتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبمناسبة نهاية الدورة التشريعية، التي سيختتمها مجلسكم الموقر اليوم، أريد أن أتوجه بالشكر إلى السيد الرئيس النعم ميارة، وكل الفرق، على التعاون المثمر والناجح، خاصة أن موضوع الأشخاص في وضعية صعبة، وهو ورش مجتمعي يعنينا جميعا أغلبية ومعارضة، آملة أن يستمر هذا التواصل بين مجلسكم الموقر وهاذ القطاع بنفس المقاربة التشاركية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وأشكرك السيدة الوزيرة على مساهمتك وتفاعلك مع هذا الموضوع، وعلى كذلك دعمكم، الذي كان جليا واضحا للجنة الخاصة.

أعتقد بأننا نصل إلى نهاية هذه الجلسة، ومن الخلاصات الأساسية على أن مجلس المستشارين سيظل أيضا قريبا من القضايا المجتمعية والتي تدخل في إطار اختصاصه وتحويل هذا التقرير إلى شيئين أساسين:

أولا، هو محاولة إدماج جل التوصيات في استراتيجيات والبرامج الحكومية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن أيضا - هذه مسؤوليتنا كبرلمانيين - تحويل العديد من التوصيات إلى مقترحات قوانين، من شأنها رفع الحيف، زيادة على كل هاذ الأشخاص الذين يعيشون في هذه الوضعية.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته انطلاقا من الدستور، والذي يؤكد على التزام المملكة حضر ومكافحة كل أشكال التمييز، كما نص أيضا على أن السلطات العمومية تقوم بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

ولن أستهل مناقشتي لتقرير مجموعة العمل الموضوعاتية، دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء المجموعة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية المجموعة، كما أوجه شكرا خاصا للأخ رئيس المجموعة الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لمواضيع مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، يحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وبالرجوع إلى موضوع الجلسة، وبكل موضوعية، وعلى مستوى السياسات العمومية، هناك مجهودات وبرامج متنوعة تم اعتمادها في السنوات الأخيرة للنهوض بحقوق الشخص المعاق، لكنها تبقى غير مندمجة بالشكل الكافي، وغير مدمجة في إطار خطط عمل شمولية وموحدة من جهة، وتبقى من جهة ثانية في حاجة إلى تعزيزها حتى ترقى إلى مستوى التزامات بلادنا الدولية بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبرتوكول الملحق بها.

أما فيما يخص التشريع، فإنه وجب العمل على ملاءمة النصوص القانونية في هذا المجال مع المعايير الدولية ذات الصلة، دون أن ننسى أن كل هذا لن يكون بالجودة والفعالية المطلوبة إلا عن طريق نهج مقاربة تشاركية، والعمل على إدماج مقاربة النوع في البعد المتعلق بالشخص المعاق في كافة الأوراش الكبرى المفتوحة ببلادنا ومن بينها ورش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى أساس أن يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع أنواع الإعاقة بمقاربة شمولية دون إقصاء أي فئة، وأن يتم اعتماد أسلوب التشاور الواسع في أي مبادرة أو مشروع يهم هذه الفئة، مع التفكير في إحداث طريقة أو آلية للرصد والتتبع لكافة هذه البرامج.

لكن، السيد الرئيس، شيء أساسي وجب التأكيد عليه اليوم، هو العمل كل من موقعه حكومة وبرلمان، جمعيات ومجتمع مدني، كل حسب اختصاصه، على خلق آليات من أجل تسهيل إدماج هذه الفئة، باعتبارها جزء من نسيج هذا المجتمع، وأن النظرة إليها على هذا الأساس سوف تؤدي إلى إدماجها

وتمتعها بالصحة النفسية وسرعة تكيفها مع ذاتها ومع المجتمع المحيط بها.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، كما أن أبرز شيء لفت انتباهنا بالتقرير، هو ارتكازه على الدقة والموضوعية، كما رسمت له إستراتيجية واضحة ودقيقة، متكونة من ست عناصر أساسية تتجلى في: الإطار المفاهيمي والمرجعي؛ واقع الإعاقة بالمغرب في أرقام؛ الاهتمام التشريعي والمؤسسي؛ السياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛ إسهامات مجلس المستشارين في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛ والتوصيات.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيد رئيس المجموعة، بكل أعضائها وأطرها، وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة حول موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، ولابد أن في البداية أن نثمن العمل الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية رئيسا ومقررا وأعضاء وطاقما إداريا وننوه بقيمة التقرير الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه، ونعتبره إنتاجا علميا ومرجعا مقدرا يرصد أهم المكتسبات التي راكمتها بلادنا في هذا المجال ويقيم نجاعة وفعالية مختلف البرامج والسياسات والتدخلات التي تستهدف هذه الفئة من المغاربة والنقائص التي ما زالت تعتريها.

كما ننوه باختيار هذا الموضوع البالغ الأهمية، بالنظر إلى طبيعة الفئة المعنية به والتي لها احتياجات خاصة، حيث تعاني من أنواع مختلفة من الإعاقات منها الحركية والسمعية والبصرية والتواصلية والدهنية وغيرها، الأمر الذي يستوجب في نظرنا إيلاءهم الاهتمام اللازم لهؤلاء الأشخاص باعتبارهم مواطنين مغاربة وقد كان من المفروض على الدولة أن تتعامل معهم ليس بمنطق الشفقة وإنما بمنطق الحق الطبيعي في التمتع بالحقوق والحريات المكفولة لجميع المغاربة، خاصة وأننا نتحدث عن فئة تمثل 8.6% من الساكنة بعدد يقدر بـ 2.264.672 شخصا حسب إحصاء سنة 2014 ومن المقدر أن ترتفع النسبة إلى 10% في الإحصاء المزمع تنظيمه السنة القادمة.

والاهتمام الذي تطالب به هذه الفئة، يجب أن يترجم إلى سياسات وبرامج عمومية وطنية تتلاءم مع المقتضيات والممارسات الفضلى المتعارف عليها والمنصوص عليها في المرجعية الدولية، أهمها الاتفاقيات والعهود المرتبطة بحقوق الإنسان كاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تستهدف النهوض بأوضاعهم وتعزيز إدماجهم في المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبان التقييم الذي أنجزته المجموعة، حجم المعاناة التي يعيشها الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا على كافة المستويات وأعتبر أن هذا التقرير يدق ناقوس الخطر بتشخيصه للوضعية المأوساوية التي يوجدون فيها وهي صرخة مدوية تسائلنا جميعا حكومة وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية والمجتمع المدني وتسائل، من باب المسؤولية وليس من باب التطوع، العمل الذي قمنا بها للتخفيف من معاناتها ولو بالنذر القليل.

- ✓ **على المستوى الصحي:** تعاني من صعوبة الولوج إلى خدمات صحية ميسرة الولوج وذات جودة في غياب برامج خاصة تستهدف هذه الفئة، خاصة التي تعاني من إعاقات محددة وقد أصدر التقرير في هذا الشأن 18 توصية؛
- ✓ **على مستوى الحماية الاجتماعية:** تعاني من غياب إجراءات خاصة لفائدتها ضمن أنظمة الدعم الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالتمدرس أو الاستفادة من تدابير تمييزية في تمويل ومواكبة حاملي المشاريع وغيرها من المجالات الأخرى التي تندرج في هذا المجال؛
- ✓ **على مستوى التشغيل:** تعاني من صعوبة الولوج إلى سوق الشغل ونعتبر أن نمط المباريات الموحدة يحتاج إلى المراجعة من خلال الرفع من عدد المناصب المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة وتجميع المناصب المخولة لإدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في مباريات خاصة مشتركة مع إلزام المؤسسات العمومية بتطبيق 7% والقطاع الخاص على تخصيص نسبة محددة في إطار تعاقدي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

أمام هذه المعاناة، نتساءل عن صدق الإرادة في النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة وأن بعض الإجراءات والتدابير التي ليس لها تكلفة مالية يمكنها المساهمة في الارتقاء بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة منها على سبيل المثال:

المدخل القانوني: عملت بلادنا على إصدار القانون الإطار رقم 97.13 بمقتضيات جد متقدمة، غير أن عملية تنزيلها ما تزال تتسم بالبطء، حيث يسجل تأخير في إصدار مجموعة من النصوص المرتبطة به: نص تشريعي واحد وسبعة نصوص تطبيقية بالإضافة إلى الإطارين التعاقديين المتعلقين على

التوالي بالحق في الولوج إلى السكن الاجتماعي بثمن تفضيلي والحق في التشغيل، وهما بالإضافة إلى الصحة من الحقوق الأساسية الضرورية لضمان الحد الأدنى للعيش الكريم؛

- استكمال الإطار المعياري للولوجيات وإلزاميته في مختلف البنيات الإدارية والمرفقية.

القصور الحاصل لا يقتصر على مستوى الترسانة القانونية المؤطرة بل يمتد، على مستوى الممارسة، إلى ضعف حكامة الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة خاصة على مستوى التنسيق والتنزيل وقد أوصى التقرير بإعادة هيكلة وهندسة القطب الاجتماعي وهو ما بادرنا إليه سابقا في مجموعة العدالة الاجتماعية بالتقدم مقترح قانون يروم دمج وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني لتعزيز تدخلاتهما في هذا الجانب.

وختاما، نعتبر الخلاصات التي توصل إليها تقرير المجموعة الموضوعية في إطار ممارسة دورها الرقابي تستدعي تدخلا عاجلا من مختلف الجهات المعنية، على رأسها الحكومة، وجعل قضية الأشخاص في وضعية إعاقة أولوية في برنامجها الحكومي وندعو بالأساس إلى تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير.

والسلام عليكم ورحمة الله.